اقتباس: أحمد، عماد. و. ع. (٢٠٢٤). مستقبل النظام السياسي في تركيا بعد الانتخابات الرئاسية والانتخابات والبرلمانية عام ٢٠٢٣. مجلة دراسات إقليمية. ١٨ (٦٢). ٨٥-١٣٠. https://doi.org/10.33899/regs.2024.148309.1200

مستقبل النظام السياسي في تركيا بعد الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية عام ٢٠٢٣

ا.م. عماد وكاع عجيل أحمد
كلية العلوم السياسية/ جامعة تكريت
emad1983@tu.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢٤/٣/٢٩ القبول: ٢٠٢٤/٦/١١ النشر: ٢٠٢٤/١٠/١

مستخلص البحث

يهدف البحث الى بيان واظهار العوامل والمتغيرات التي تؤثر بشكل مباشر في مستقبل النظام السياسي في تركيا، فرغم ما تتمتع به تركيا من ميزات وامكانيات الا ان مستقبل النظام السياسي مرهون بالعوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية، لا سيما بعد الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية عام ٢٠٢٣ وفوز الرئيس التركي اردوغان بولاية رئاسية ثانية. وتكمن أهمية البحث من اهمية الموضوع؛ فالأحداث والمتغيرات سواء الداخلية منها او الخارجية التي تمر بها تركيا تؤثر على مستقبل النظام السياسي في تركيا، خاصة بعد الانتخابات الرئاسية وفوز رجب طيب اردوغان بولاية ثانية، لاسيما ان تركيا تلعب دور كبير على المستوى الاقليمي لما تتمتع به من مقومات تمكنها من لعب هذا الدور. تضمن البحث ثلاثة مباحث تناول الاول النظام السياسي في تركيا والتحول نحو النظام الرئاسي، اما الثاني فقد تناول الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تركيا لعام ٢٠٢٣، فيما درس الثالث مستقبل النظام السياسي في تركيا. وأهم النتائج التي خرج بها البحث هي أن مشهد بقاء الوضع على ما هو عليه هو المشهد الاقرب الى الواقع بحكم المعطيات والفرص المتوفرة.

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي التركي؛ أردوغان؛ الانتخابات التركية؛ تركيا.

© Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Citation: **Ahmad, Emad. W. A. (2024). The Future of Turkey's Political System after the 2023 Presidential and Parliamentary Elections. *Regional Studies Journal*. 18 (62). 85-130.**
https://doi.org/10.33899/regs.2024.148309.1200

The Future of Turkey's Political System after the 2023 Presidential and Parliamentary Elections

Prof. Assist. Emad W. Ajil Ahmad
College of Political Sciences/ Univ. of Tikrit
emad1983@tu.edu.iq

Received: 29/3/2024 **Accepted: 11/6/2024** **Published: 1/10/2024**

Abstract

The research aims to show the factors and variables that directly affect the future of the political system in Turkey, despite Turkey's advantages and capabilities, the future of the political system depends on internal and external factors and variables, especially after the presidential and parliamentary elections in 2023 and the victory of Turkish President Erdogan for a second presidential term. The importance of the research lies in the importance of the topic; the events and changes, whether internal or external, that Turkey is going through affect the future of the political system in Turkey, especially after the presidential elections and the victory of Recep Tayyip Erdogan for a second term, especially since Turkey plays a major role at the regional level because of the elements it enjoys that enable it to play this role. The research included three topics: the first dealt with the political system in Turkey and the transition to the presidential system, the second dealt with the presidential and parliamentary elections in Turkey in 2023, and the third examined the future of the political system in Turkey. The most important findings of the research are that the status quo is the most likely scenario given the available data and opportunities.

Keywords: Turkish political system; Erdogan; Turkish elections; Turkey.

© Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مقدمة

تعد تركيا من الدول التي تتمتع بمكانة اقليمية ودولية، لما تتمتع به من امكانيات تؤهلها للعب دور اقليمي ودولي، وتم تغير النظام السياسي في تركيا من نظام برلماني الى نظام رئاسي، وشارك الأتراك يوم ١٤ أيار ٢٠٢٣ بالاقتراع العام لانتخاب رئيس للجمهورية و٦٠٠ نائب من نواب الجمعية الوطنية، ويواجه حزب العدالة والتنمية الذي يمسك بالسلطة منذ عام ٢٠٠٢ تحدياً كبيراً في هذه الانتخابات، بعد أن اتفقت المعارضة على دعم مرشح واحد في مواجهة الرئيس رجب طيب أردوغان، وجرت الانتخابات الرئاسية التركية لعام ٢٠٢٣ لتحديد رئيس جمهورية تركيا للأعوام الخمسة التالية، اذ جرت الجولة الأولى في ١٤ ايار ٢٠٢٣، ومع عدم حصول أي مرشح على نسبة ٥٠٪ +١، وأقيمت الجولة الثانية في ٢٨ ايار، وبنتيجة هذه الانتخابات، تم التجديد للرئيس الحالي رجب طيب أردوغان لولاية جديدة مدتها خمس سنوات حتى العام ٢٠٢٨، هذه الولاية هي الثانية له وفق الدستور الجديد للبلاد الذي غير نظام الحكم من جمهورية برلمانية إلى جمهورية رئاسية، وربما ترجع أهمية هذه الانتخابات إلى مكانة وقوة الدولة التركية، التي تُعتبر دولة آسيوية، أوروبية، شرق أوسطية، إسلامية، عضواً في حلف الناتو، بالمقابل تواجه تركيا تحديات كبيرة تعكس بظلالها على الوضع الداخلي والخارجي، وابرز تلك التحديات يتمثل بالتحدي الاقتصادي، والازمة الكردية وازمة اللاجئين وازمة الزلزال، وغيرها من التحديات التي سوف تؤثر بالطبع على مستقبل النظام السياسي في تركيا.

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان واظهار العوامل والمتغيرات التي تؤثر بشكل مباشر في مستقبل النظام السياسي في تركيا، فرغم ما تتمتع به تركيا من ميزات وامكانيات الا ان مستقبل النظام السياسي مرهون بالعوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية، لا سيما بعد الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية عام ٢٠٢٣ وفوز الرئيس التركي اردوغان بولاية رئاسية ثانية.

أهمية البحث: تتأتى أهمية البحث من اهمية الموضوع، فالاحداث والمتغيرات سواء الداخلية منها او الخارجية التي تمر بها تركيا تؤثر على مستقبل النظام السياسي في تركيا، خاصة بعد الانتخابات الرئاسية وفوز رجب طيب اردوغان بولاية ثانية، لاسيما ان تركيا تلعب دور كبير على المستوى الاقليمي لما تتمتع به من مقومات تمكنها من لعب هذا الدور، كما ان مستقبل هذا النظام مرهون بهذه المقومات والمتغيرات.

اشكالية البحث: تتمثل اشكالية الدراسة بالبحث في التحديات الراهنة التي تواجه النظام السياسي في تركيا سواء على المستوى الداخلي او المستوى الخارجي، وكيف يمكن للنظام السياسي التعامل مع تلك التحديات بما ينسجم مع تطلعات وتوجهات النظام السياسي في تركيا، اذا ما اراد المحافظة على المكانة التي يتمتع بها سواء على المستوى الداخلي او الخارجي، والمحافظة على الامن القومي والاستقرار السياسي لتركيا، فالتحول من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي قد سبب بعض التخوف والقلق لدى الاتراك، ومن ثم برزت اسئلة مهمة من اشكالية البحث ومن هذه الاسئلة:

١-ما هي طبيعة النظام السياسي في تركيا بموجب دستور ١٩٨٢ م، وما هي طبيعة العلاقة بين السلطات الثلاث؟

٢-ماهي الظروف التي سبقت الانتخابات الرئاسية، وكيف اثرت على النظام السياسي في تركيا؟

٣-ماهي طبيعة تلك التحديات؟ وكيف يمكن للنظام السياسي ان يجاوزها؟

٤-كيف يمكن للنظام السياسي في تركيا ان يتعامل مع تلك التحديات في ظل الظروف الراهنة؟

٥-كيف يمكن للنظام السياسي ان يتجاوز الظروف الراهنة ويجعل مستقبل النظام السياسي يسير نحو التقدم.

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من رؤية مفادها ان هناك علاقة وثيقة بين الواقع الذي يعيشه النظام السياسي وبما يملكه من مقومات مادية ومعنوية مكنته من ان يلعب دور اقليمي ودولي وبين مستقبل النظام السياسي في تركيا

منهجية البحث: اعتمد البحث في ظل انتاج المعرفة العلمية والقائمة على اسلوب الاستنباط واسلوب الاستقراء ,على تبني منهج التحليل النظمي وذلك خلال البحث في التفاعلات والمتغيرات الداخلية والخارجية للدولة، فضلاً عن مناهج مساعدة كالمنهج الوصفي والمنهج الاستشرافي.

هيكلية البحث: يتوزع البحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة على ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول النظام السياسي في تركيا والتحول نحو النظام الرئاسي، اما المبحث الثاني فقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تركيا لعام ٢٠٢٣، في حين جاء المبحث الثالث بالبحث عن مستقبل النظام السياسي في تركيا.

المبحث الاول: النظام السياسي في تركيا والتحول نحو النظام الرئاسي.

تتم عملية ممارسة الحكم من خلال عدة مؤسسات تتمثل بالسلطات الثلاث (السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية) ويحدد الدستور أسلوب تشكيل كل مؤسسة من هذه المؤسسات وتحديد وظائف كل منها وأسس قيام كل منها بوظائفها وتحديد العلاقة فيما بينها، بمعنى علاقة الحكومة بالبرلمان والبرلمان بالحكومة وعلاقة كل منهما بالسلطة القضائية، وذلك بما يكفل الضمانات لانتظام سير العمل، ولذلك اقتضى نظام الحكم الديمقراطي أن يقوم الدستور بمنع الجمع بين السلطات، وعدم إلحاق سلطة بأخرى، وضمان عدم منع سلطة لسلطة أخرى من أداء اختصاصاتها المبينة بالدستور ، هناك عدة نظم للحكم على أساس العلاقة بين السلطات في الدول الديمقراطية وهذه النظم هي: النظام البرلماني والنظام الرئاسي النظام المجلسي.

المطلب الاول: طبيعة النظام السياسي في تركيا في ظل دستور ١٩٨٢م.

كان المشهد السياسي في تركيا بنهاية السبعينيات يعكس ذروة ازمة عامة، فقد شهدت تركيا ١٢ حكومة ائتلافية، خلال المدة من ١٩٧١ حتى ١٩٧٩، أي بمعدل حكومة كل تسعة أشهر، وتدهور بمعدل النمو الاقتصادي وزيادة معدل البطالة وارتفاع التضخم (هلال، ١٩٩٩، ١٤٠)، وقد دفع المشهد المتأزم الجيش الى القيام بانقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠، اذ اعلن في بيانه الاول سيطرة الجيش على مقاليد السلطة السياسية وحل البرلمان ووقف نشاطات الاحزاب السياسية واتحاد النقابات العمالية، كما تم القاء القبض على قادة الاحزاب وتم فرض الاحكام العرفية، وركزت السلطات بيد مجلس الامن القومي برئاسة الجنرال (كنعان ايفرين) قائد الانقلاب الذي تولى رئاسة الجمهورية في ١٤ ايلول ١٩٨٠ (Feroz, 1993, 181)، وإن أهداف النظام الجديد جاءت في التصريح الذي أعلنه الجنرال كنعان أفرين في المؤتمر الصحفي الذي عقد في ١٦/ ايلول ١٩٨٠ أي بعد أربعة أيام من الانقلاب اذ تحدث عن الأساس المنطقي لاستيلاء الجيش على السلطة وأهداف النظام الجديد وكما يلي:

١- المحافظة على الوحدة الوطنية، والقضاء على الفوضى والارهاب وإعادة الاستقرار والأمن للبلاد لإصلاح الوضع الديمقراطي الذي لحقه الفساد.

٢- العودة إلى التقاليد التي اتبعها كمال اتاتورك، والدفاع عن الجمهورية وحمايتها (Peretz, 1983, 19).

٣- تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان السلام والوحدة، وتدعيم النظام الجمهوري العلماني الذي يستند على العدالة الاجتماعية والمحافظة على الحريات والحقوق الإنسانية (Mackenzie, 1981, 11).

وبعد استقرار الاوضاع بدأت عملية صياغة دستور جديد للبلاد عام ١٩٨٢، من خلال لجنة تشريعية فرضتها المؤسسة العسكرية ومجلس الامن القومي، وتم اجراء الاستفتاء على الدستور في تشرين الثاني ١٩٨٢، وتضمن الدستور (١٩٣) مادة

رسخت مبادئ الجمهورية العلمانية، وحددت شكل النظام السياسي في تركيا بانه (نظام ديمقراطي علماني)[١]، والمؤسسات الدستورية الرئيسية في البلاد تتمثل في:

اولاً: السلطة التشريعية: التي تتمثل في الجمعية الوطنية، تستقر السلطة التشريعية وفقاً لدستور عام ١٩٨٢ في المجلس الوطني الكبير، وهنا نلاحظ إن التغير الذي أصاب السلطة التشريعية طبقاً لدستور ١٩٨٢ كان في إلغاء نظام المجلسين الذي كان معمولاً به طبقاً لدستور ١٩٦١ وجاء بمجلس واحد كما إن عدد أعضاء المجلس كان يتكون من (٤٠٠) نائب ثم زيد العدد إلى (٤٥٠) نائباً بموجب تعديل دستوري عام ١٩٨٧ و (٥٥٠) نائباً أثر انتخابات ١٩٩٥ البرلمانية، ومدة العضوية في المجلس (٥) سنوات (زغير، ١٩٩٥، ٣٠)، وتشمل اختصاصاته بموجب الدستور سن القوانين وتعديلها وإلغائها، الإشراف على مجلس الوزراء والوزراء، وتتم عملية الإشراف على مجلس الوزراء من خلال عدد من الوسائل منها: الاستفسار والتحقيق البرلماني: والمناقشات العامة والاستجواب والتحري البرلماني، وتعديل الدستور بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس، وانتخاب رئيس الجمهورية، ومناقشة وإقرار الميزانية العامة للدولة واتخاذ القرارات بصدد إصدار النقود أو إصدار العفو العام والخاص والموافقة على تنفيذ عقوبات الإعدام وإعلان الحرب والمصادقة على المعاهدات الدولية، وإقرار إرسال القوات المسلحة التركية لأقطار أجنبية أو السماح للقوات المسلحة الأجنبية بالتواجد على الأراضي التركية[٢].

إذن نظرياً قد يكون المجلس الوطني الكبير هو أعلى سلطة في تركيا، فالحكومة تقوم عندما يعطيها المجلس الوطني الثقة وتسقط عندما يسحبها، وينتخب المجلس الوطني رئيس الجمهورية ويستطيع عزله، اذ يملك المجلس الوطني السلطة التشريعية في البلاد وعلى الحكومة ورئيس الدولة بالتوقيع على القوانين التي يصادق عليها، ولا تملك الحكومة ورئيس الدولة أو المؤسسة القضائية حق النقض أو الفيتو عن معارضتهم لهذه القوانين، وبالمقابل فان ممارسة المجلس الوطني لهذه الصلاحيات

بطبيعة النظام السياسي التركي، يعود السبب في كون المجلس الوطني يقع تحت هيمنة الحكومة التي تمتلك الأغلبية البرلمانية، فإذا كان هناك دور ونفوذ للمجلس الوطني فإنهما مستمدان من كونها معبرة عن رأي الأحزاب المختلفة التي تؤلف الحكومة، أضافة لذلك إن الوظيفة البرلمانية تتيح لأعضاء المجلس الوطني فرصة الاطلاع على سياسة الدولة (العزاوي، ٢٠١٦، ١٠).

ثانياً:السلطة التنفيذية: وتتكون من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والادارات العامة، فرئيس الجمهورية هو على رأس الدولة ويمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي، وتتحدد اختصاصاته حسب التعديل الدستوري الذي جرى الاستفتاء في عام ٢٠٠٧، فأنه يجري انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر كل خمس سنوات، ويمكن انتخابه لفترتين على الأكثر (Niufer Turkish Statistical Organization, 2001, 82)، ومن صلاحياته تعيين رئيس الوزراء والوزراء المقترحين من قبله، وايفاد الممثلين الدبلوماسيين لتركيا، وقبول نظرائهم الاجانب، والمصادقة على الاتفاقيات الدولية، وترؤس مجلس الامن القومي ودعوته الى الانعقاد، والتوقيع على المراسيم والقرارات، والاشراف على تطبيق الدستور، والدعوة الى الانتخابات العامة وغيرها من الصلاحيات (باكير، ٢٠٠٩، ٢٦)، اما رئيس مجلس الوزراء وهو مركز السلطة التنفيذية على اعتبار ان النظام السياسي في تركيا نظام برلماني، ويتكون من رئيس الوزراء والوزراء، ويُعين رئيس مجلس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية من بين أعضاء الجمعية الوطنية، ومن اختصاصات رئيس الوزراء حسب المادة (١١٢) من الدستور الاشراف على عمل الوزراء، واعداد برامج وخطط السياسات العامة، التي على اساسها تُمنح الثقة للحكومة من قبل الجمعية الوطنية (محفوظ، ٢٠٠٨، ١٩).

ثالثاً:السلطة القضائية: وتتكون من المحكمة الدستورية، ومحكمة الاستئناف ومجلس الدولة والمحكمة العسكرية الإدارية العليا ومحكمة تنازع الاختصاصات القضائية

ومحكمة المحاسبات، وتعد المحكمة الدستورية اعلى هيئة قضائية في البلاد، وتتكون من (١١) عضواً أصلياً و(٤) أعضاء احتياطيين، من مهامها الأساسية حماية حقوق الانسان، والحريات الاساسية وتطويرها، وغيرها من الصلاحيات (معوض، ١٩٩٨، ٣٤)، اضافة الى المؤسسات الدستورية اعلاه هناك مؤسسات لا تقل اهمية عن المؤسسات المذكورة ولها اهمية كبيرة في الحياة السياسية في تركيا ومن اهمها:

١- **المؤسسة العسكرية:** تُعد المؤسسة العسكرية واحدة من ابرز مؤسسات النظام السياسي في تركيا، وهي الأقدم والاكثر تنظيماً في التاريخ التركي، وهي في الواقع تشكل عماد الدولة التركية، بل هي مؤسس للدولة التركية (محفوظ، ٢٠٠٨، ١٤٨)، وقد كان لها الدور الابرز في حرب الاستقلال، وفي الدفاع عن حدود البلاد، وقد كان من أهم الاسس

التي رسخها(مصطفى كمال اتاتورك) للمؤسسة العسكرية، هي امتلاكه عقيدة ورؤية للسياسة العامة، وللدور في بناء الدولة وحمايتها، ومن أهم الاختصاصات التي حددتها المؤسسة العسكرية لنفسها هي الاستجابة الفعالة ضد التحديات الامنية والازمات وضمان امن تركيا ضد التحديات الداخلية والخارجية، وكذلك الردع وتحليل مجال الامن ونطاقه وادارة الازمات وعمليات الانتشار المحددة للقوات المسلحة وعمليات الحرب التقليدية، وتقوم المؤسسة العسكرية في تركيا بدور مهيمن في عملية صنع القرار وترى نفسها الحارس والضامن الوحيد لمبادئ الجمهورية التركية وأسسها العلمانية والاتاتوركية (Burak, 2011, 1–27).

٢- **مجلس الامن القومي:** وهو جهاز دستوري يتألف من رئيس الوزراء ورئيس هيئة الاركان العامة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية وقادة القوات البرية والبحرية والجوية وقائد قوات الجندرمة تحت رئاسة رئيس الجمهورية، وبتعديل أجري في ٢٠٠١ زاد عدد الاعضاء المدنيين فيه بإضافة ثلاث نواب لرئيس الوزراء ووزير العدل، ويتولى

مجلس الامن القومي اتخاذ القرارات المتعلقة برسم السياسية الامنية وتنفيذها (باكير، ٢٠٠٩، ٢٧).

٣- **الاحزاب:** إن الأحزاب السياسية في تركيا لعبت وما تزال تلعب الدور المحوري في العملية السياسية وإن كانت معظم الأحيان يفرض عليها اتباع سياسات تتماشى مع العقيدة السياسية للدولة، ومنذ تأسيس الجمهورية التركية تم تأسيس العديد من الاحزاب وابرزها: حزب الشعب الجماهيري الذي تأسس الحزب في ٩ ايلول ١٩٢٣ على يد مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال اتاتورك، وحزب العمل القومي: تأسس الحزب الذي يُعرف ايضاً بأسم (الذئاب الرمادية) في ٩ شباط ١٩٦٩ على يد الضابط التركي (ألب ارسلان توركش)، وحزب الطريق الصحيح: أسس هذا الحزب في ٢٣ حزيران ١٩٨٣ وكان بزعامة حسام الدين جندورك (باكير، ٢٠٠٩، ٣١)، وحزب الرفاه الذي تأسس في ١٩ تموز ١٩٨٣ بزعامة أحمد تكدال كوريث وهو ذات اتجاه إسلامي (العزاوي، ١٩٩٧، ١٥٦)، وحزب اليسار الديمقراطي: تأسس الحزب في ١٤ كانون الاول ١٩٨٥ عبر جهود بولند اجاويد، وحزب الاتحاد الكبير، الذي تأسس في ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٣، وترأس الحزب (محسن يازيجي أوغلو) (باكير، ٢٠٠٩، ٣١)، وحزب الحرية والتضامن تأسس في عام ١٩٩٦، وهو حزب راديكالي يساري يكافح الرأسمالية، ومعادي للنموذج الاوربي ويعمل على دعم القوى العاملة، وحزب العدالة والتنمية الذي تأسس الحزب في ١٤ اب ٢٠٠١، برئاسة رجب طيب اردوغان، اذ يتصف الحزب بأنه محافظ من الناحية الاجتماعية وليبرالي من الناحية الاقتصادية، وحزب المجتمع الديمقراطي: وهو حزب كردي جديد يرأسه (احمد تورك) تأسس عام٢٠٠٥ (باكير، ٢٠٠٩، ٣١).

المطلب الثاني: التحول من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي.

لم يعد خافياً على أحد بأن عام ٢٠٠٢ شكل منعطفاً تاريخياً مهماً في تاريخ تركيا الحديث، فالبعض اعتبره انقلاباً على النموذج العلماني التركي، في حين اعتبره

البعض الاخر اعادة لتصحيح المسار في تركيا، فالرئيس (رجب طيب اردوغان) لم يكن اول من طرح قضية التحول من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي، فقد سبقه في ذلك كل من الرئيين الاسبقين (تورغوت اوزال) و(سليمان ديميريل) لكن يمكن القول ان الرئيس (رجب طيب اردوغان) هو الوحيد الذي بذل خطوات فعلية في هذا المجال عندما أمر بتشكيل لجنة برلمانية مهمتها إعداد دستور جديد يلحظ الانتقال إلى النظام الرئاسي (الفاضي، ٢٠١٥، ٦٧)، ففي عام ٢٠٠٢ حصل حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية على ٣٦٣ مقعداً نيابياً من أصل ٥٥٠ مقعداً في البرلمان، وحصل حزب العب الجمهوري على ١٧٨ مقعداً، وتكرر نفس المشهد تقريباً في الدورة الانتخابية البرلمانية التالية لانتخابات ٢٠٠٧، اذ حصل حزب العدالة والتنمية على ٣٤١ مقعداً نيابياً (ماركو، ٢٠١١، ١٢)، وعمل النظام السياسي في تركيا بقيادة (حزب العدالة والتنمية) مقترح تطبيق لنموذج الحكم الرئاسي الى لجنة المصالحة الدستورية في المجلس الوطني الكبير عام ٢٠١٣، على اعتبار ان النظام الرئاسي سيقلل من الخلافات التي يشهدها البرلمان التركي وزوال جميع العقبات وانتهاء تعدد مراكز القرار، مما يجعل تركيا تشهد قفزات نوعية وتطوراً سريعاً في مستويات الحضارة (الخماش، ٢٠١٦، ١٦٢)، ارتبطت عملية تعديل الدستور في تركيا بمجموعة من الدوافع منها:

اولاً: الدوافع الشخصية للرئيس رجب طيب اردوغان: يلعب النسق العقائدي للرئيس (رجب طيب أردوغان)، دوراً فاعلاً في توجيه سياساته وقراراته على مختلف الأصعدة الداخلية والخارجية، وما يثبت ذلك هو أن تنشئته الاجتماعية في وسط بيئة فقيرة، جعلته يعمل كل ما في وسعه للتواصل مع الفئات المهمشة (Mis & Aslan, 2014, 17)، ويكمن الدافع الشخصي للرئيس أردوغان في التخلي عن النظام البرلماني لصالح النظام الرئاسي، في إبعاد معارضيه خصوصاً النخُب العلمانية، التي ترفض عودة تركيا إلى كنفها الحضاري الإسلامي، وفي هذا السياق قد وضع حزب

العدالة والتنمية بقيادة أردوغان مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تمتد إلى غاية ٢٠٢٣ . ويطمح أردوغان في جعل تركيا قوة إقليمية في الشرق الأوسط تلغي الإنجاز التاريخي لأتاتورك (Jeffrey & Cagaptay, 2017, 2).

ثانياً: العوامل الداخلية: هناك جملة من الدوافع الداخلية التي عجلت اللجوء إلى النظام الرئاسي، لعل في مقدمتها نفوذ المؤسسة العسكرية التركية في الدولة والمجتمع، علاوة على ضعف الحكومات المتعاقبة منذ ولادة الجمهورية التركية، وهو ما حتم اللجوء في كل مرة إلى الانتخابات المبكرة للخروج من حالة الانسداد، وقد أثبتت الحكومات الائتلافية القائمة على التحالف بين الأحزاب السياسية فشلها وعدم قدرتها على الاستمرار في الحكم، الأمر الذي كان في كل مرة يفسح المجال أمام الجيش للتدخل والإطاحة بالحكومة، بيد أن الأمر تحسن بشكل ملحوظ مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في العام ٢٠٠٢ ، حيث تمكن الحزب من تشكيل الحكومة بشكل انفرادي إلى غاية انتخابات ٢٠١١ (Duran & Mis, 2016, 11-12)، ومن جانب آخر تغَلغلُ الكيان الموازي لحركة (فتح الله غولن) في أجهزة الدولة على غرار القضاء، الجيش، الشرطة والبيروقراطيات الإدارية، سمح بتوجيه تهم الفساد لثلاث وزراء في حزب العدالة والتنمية عام ٢٠١٣، في محاولة من هذا الكيان تشويه سمعة الرئيس وحزبه، فأدرك أردوغان أن النظام الرئاسي هو الحل للتخلص من السلبيات التي يعاني منها النظام السياسي التركي (Ataman, 2016, 10-11).

ثالثاً: العوامل الخارجية: إن الدوافع الخارجية وراء التحول إلى النظام الرئاسي في تركيا، لها علاقة وثيقة بمراجعة خصوصية التحالف التاريخي مع الولايات المتحدة الأمريكية وتباطؤها تحديد موقفها من الإنقلاب العسكري الفاشل عام ٢٠١٦ ، ورفضها تسليم (فتح الله غولن) الذي يصنف في خانة الإرهابيين في تركيا منذ العام ٢٠٠٨، والمتهم بالتدبير للانقلاب المذكور وهو ما يدل على معارضة النظام الأمريكي للسياسات المنتهجة من قبل الرئيس أردوغان، ودعمها للمحاولة الانقلابية، فغولن

تجمعه علاقات وطيدة مع النظام الأمريكي، هذا من جهة، ومن جهة ثانية انتساب العديد من أعضاء الجيش إلى حركة فتح الله غولن، يجعل إمكانية التخطيط الأمريكي للمحاولة الانقلابية مع هذه الحركة أمراً وارداً، كما أن سعي تركيا إلى إعادة العلاقات مع وروسيا بعد اسقاط طائرتها الحربية في الأجواء التركية، فيه إشارة لرغبة تركيا في إعادة ترتيب علاقاتها الخارجية، ومن هذا المنطلق استغلت روسيا الوضع لتعميق علاقاتها مع تركيا، خاصة فيما يتعلق بملف حل الأزمة السورية، لأنها تدرك جيدا أن ما يهم أردوغان هو البقاء في السلطة أكثر منه الوضع في سوريا، خاصة وأن تركيا تحتاج إلى حليف جديد في ظل توتر علاقاتها مع الغرب ودول الجوار، حيث بعد رفضها لنظام بشار الأسد تراجعت عن ذلك مؤخرا في إطار تقاربها مع روسيا وإيران الداعمتين للنظام السوري، كما أن توتر العلاقات التركية الخارجية لم يقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، وإنما حتى مع الاتحاد الأوروبي، جراء تركيز الاعلام الأوروبي على انتقاد سياسات أردوغان بعد الانقلاب الفاشل، وتجاهل دور الشعب في حماية ديمقراطية الصندوق عقب الانقلاب، كل هذه الوقائع جعلت الرئيس أردوغان يسعى إلى تغيير طبيعة النظام السياسي التركي، ليصبح في موقع أقوى لاتخاذ الإجراءات ضد القوى التي تستهدف استقرار تركيا، فالمحاولة الانقلابية الأخيرة جعلت تركيا تغير سياساتها وفق ما يتماشى وأوضاعها الداخلية والإقليمية (قدورة، ٢٠١٥)، لهذه الاسباب وغيرها عمل (حزب العدالة والتنمية) وحزب (الحركة القومي) على مشروع التعديلات الدستورية في عام ٢٠١٧، التي تركز على تغير شكل نظام الحكم من برلماني الى رئاسي عن طريق اجراء الاستفتاء عام ٢٠١٧، والذي افضى الى اقرار تعديلات دستورية تتضمن الانتقال من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي (Turkey's Constitutional Reform, 2017, 14)، وشملت التعديلات الدستورية جوانب مهمة من مؤسسات الدولة التركية لعل أهمها، فرض حالة الطوارئ واحتفاظ البرلمان بسلطة إقرار وتعديل وإلغاء القوانين والتشريعات، وخفض سن الترشيح

للانتخابات التشريعية من عمر ٢٥ إلى ١٨ عاماً وغيرها من التعديلات (كاظم، ٢٠١٧، ٧٦–٧٧).

المبحث الثاني: الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تركيا لعام ٢٠٢٣

توصف الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠٢٣، بأنها الأهم في تاريخ تركيا الحديثة اذ أنها تتزامن مع الذكري المئوية لتأسيس الجمهورية التركية، بالإضافة إلى مشاركة عدد كبير من الأحزاب والمرشحين للرئاسة، وهناك أيضاً إجماع داخل وخارج تركيا على أن الانتخابات هذه المرة ستكون نقطة تحول لمستقبل البلاد، وتأتي هذه الانتخابات في ظل ظروف عالمية معقدة للغاية.

المطلب الاول: العوامل المؤثرة في الانتخابات.

هناك جملة من العوامل التي أثرت بشكل مباشر على الانتخابات في تركيا ومن هذه العوامل:

اولاً: قانون الانتخابات: تعتمد تركيا في الانتخابات البرلمانية نظام (هوندت)[٣] للتمثيل النسبي، والذي يسعى للمواءمة والتوازن بين دقة التمثيل واستقرار البرلمان، هذه الطريقة المعقدة نسبيا، التي تستخدمها إضافة لتركيا دول أخرى من بينها عدة بلدان أوروبية، يضاف لها عتبة انتخابية مطلوب من الأحزاب السياسية تخطيها لدخول البرلمان، الهدف النظري من هذه العتبة هو ضمان وجود كتل نيابية كبيرة في البرلمان، مما يساعد على الاستقرار، غير أنها استخدمت في كثير من الأحيان لمنع تيارات بعينها من دخول البرلمان (الحاج، ٢٠٢٣–ب).

وقدم التحالف الحاكم[٤] في تركيا، مشروع قانون الانتخابات الجديد للبرلمان، تم التصويت عليه في خطوة أثارت جدلاً وتوجساً من جانب أحزاب المعارضة، والتي رأت ما حصل بأنه تغيّر في قواعد اللعبة، ويضم القانون عدة بنود، لاسيما أهم بند فيه الذي ينص على تخفيض عتبة دخول البرلمان من ١٠ بالمئة إلى ٧ بالمئة، ومن شأن خفض النسبة إتاحة المجال للأحزاب الصغيرة بالدخول إلى البرلمان، وخاصة

تلك التي ظهرت على المشهد السياسي الداخلي مؤخراً، كما وتتضمن القانون بنوداً أخرى يبلغ عددها ١٤، من بينها تعديل يمنع انتقال النواب البرلمانيين من حزب لآخر من أجل تسهيلات الدخول في الانتخابات، كما ينص مشروع القرار أيضاً على ضرورة أن يكون الحزب السياسي الراغب في المشاركة بالانتخابات قد عقد لمرتين متتاليتين مؤتمراتها الكبرى في الولايات والأقضية، وبالتالي، لا يحق للأحزاب السياسية التي لها كتل نيابية في البرلمان، من خوض الانتخابات ما لم تكن قد عقدت مؤتمراتها لمرتين على الأقل خلال المدة المحددة في قانون الأحزاب السياسية وفي أنظمتها الداخلية (العلبي، ٢٠٢٣).

ثانياً: الوضع الاقتصادي: لقد حقق الاقتصاد التركي في الفترة الاخيرة سلسلة من الانجازات التي لم تكن في حسابات المحللين الاقتصاديين حيث نجحت تركيا من الخروج من الأزمة الاقتصادية التي عصفت بها في بداية عام ٢٠٠١ وتم إعادة هيكلة البنية التحتية ورفع القدرات التنافسية على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى نجاح الحكومة التركية في إصلاح الموازنة العامة والحفاظ على استقرارها من اجل إعادة كسب ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية في قوة وعافية الاقتصاد التركي (جودة، ٢٠٠٧، ص ١٩٥)، لكن بعد ذلك عانت تركيا تراجعاً كبيراً في أوضاعها الاقتصادية، وقد برز ذلك خصوصاً في تراجع قيمة الليرة التركية مقابل الدولار (١٩.٢) ليرة مقابل دولار واحد، وزيادة التضخم الذي وصل إلى أكثر من ٨٠ في المئة مع نهاية عام ٢٠٢٢ قبل أن يتراجع إلى نسبة ٥٥ بالمئة في شباط ٢٠٢٣، ويعتقد أن التراجع الاقتصادي قد أثّر في توجهات الناخبين الذين يشتكون من غلاء الأسعار وتآكل القوة الشرائية، ولا يبدو واضحاً إلى أي حد نجحت برامج الحكومة الخاصة في معالجة الأزمة الاقتصادية بشأن استعادة ثقة الجمهور، وكانت قد أعلنت عن مشاريع سكنية كبيرة بأقساط بسيطة، فضلاً عن أنها رفعت رواتب الموظفين، وأعلنت عن توظيف مزيد من المواطنين، وأعلنت كذلك عن زيادة معاشات المتقاعدين، وإلغاء ديون الطلاب

وبعض الفئات الأخرى الأكثر هشاشة، إضافةً إلى برامج مكافحة التضخم المستمرة من أجل استعادة الثقة بالاقتصاد (الانتخابات التركية: تحالفاتها والتحديات التي تواجه حزب العدالة والتنمية ، ٢٠٢٣، ٣).

ثالثاً: المعارضة: لأول مرة ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢، يواجه تحالفاً معارضاً متنوعاً يجمع أحزاباً من أيديولوجيات وتوجهات مختلفة، تضم فئات من اليسار والقوميين والمحافظين والليبراليين، إضافةً إلى أحزاب وشخصيات انشقت عن حزبه، وقد اجتمعت كل هذه الأحزاب على هدف واحد هو إزاحة حزب العدالة والتنمية ورئيسه من السلطة، واستعادة النظام البرلماني، وتجتمع، حالياً يضم ٦ أحزاب معارضة على الخطوط العريضة لهذا المسار، مستهدفةً التغيير بعد فشلها في ذلك طوال أكثر من عقدين، وقد حصلت بعض هذه الأحزاب على ثقة أكبر بعد فوزها في انتخابات البلديات الكبرى في أنقرة وإسطنبول عام ٢٠١٩، ويسعى حزب العدالة والتنمية لمواجهة هذا التحدي بتوسيع تحالفه الذي يشتمل حالياً على حزب الحركة القومية، وحزب الاتحاد الكبير، ليضم حزب الهدى بار الكردي وحزب الرفاه الجديد (الانتخابات التركية: تحالفاتها والتحديات التي تواجه حزب العدالة والتنمية ، ٢٠٢٣، ٣)، اذ تم تشكيل جبهة معارضة للنظام السياسي تتكون من ٦ أحزاب معارضة، (التحالف السداسي) وهي: حزب الشعب الجمهوري، وحزبى الخير والديمقراطي القوميين، وحزب السعادة الإسلامي، وحزبى المستقبل، و"الديمقراطية والبناء، اللذين انشق مؤسساهما، أحمد داوود أوغلو، وعلى باباجان، عن حزب العدالة والتنمية، ويتمثل الهدف الأساسي من وراء هذا التحالف في عدم تفتيت أصوات المعارضة، وتكثيف أصوات الناخبين لصالح مرشح توافقي واحد، خاصة في ظل تراجع شعبية أردوغان وحزبه الحاكم، وتم عقد اجتماع للتحالف السداسي يوم ٢٦ يناير ٢٠٢٢، بشأن وضع اللمسات الأخيرة في برنامج العمل المشترك، والوثيقة الانتخابية التي ستكون بمثابة المبادئ الانتخابية للتحالف، والتي من المُتوقع أن يتمّ

مُناقشتها مع حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد، رغم أنه ليس طرفاً في هذا التحالف إلى الآن، وتضم الوثيقة مجموعة من البنود، منها: عودة تركيا إلي النظام البرلماني، وأن يتم انتخاب الرئيس لـ ٧ سنوات رئاسية، قابلة للمد والتجديد لفترة رئاسية واحدة فقط، وتخفيض العتبة الانتخابية التي بموجبها لا يمكن لأي حزب سياسي دخول البرلمان إذا لم يحصل على ١٠٪ من إجمالي اصوات الناخبين في الانتخابات البرلمانية، وذلك إلى ٣٪ فقط، وتخلي الرئيس فور فوزه في الانتخابات عن رئاسة أي حزب سياسي، وغيرها من البنود التي تم الاتفاق عليها في الاجتماع (فايد، ٢٠٢٢):

لكن بالمقابل فإن مستقبل وحدة هذا التحالف يبدو محل شكوك، مع أن الانتخابات المحلية المقبلة يُمكن أن تُشكل دافعاً للحفاظ على هذا التحالف وعلى الشراكة التي أقامها كليتشدار أوغلو مع حزب الشعوب الديمقراطي الكردي، ويبقى الهدف الذي يجمع مختلف أحزاب المعارضة قائماً وهو معارضة أردوغان، لكن المعارضة من أجل المعارضة لا تنتج مشروعاً سياسياً واضحاً يقود إلى السلطة، ولا تزال فكرة شراكة التحالف السداسي مع حزب الشعوب جذابة لتعظيم الحالة السياسية والانتخابية للمعارضة ككل، لكنها ليست كافية بحد ذاتها، كما ان أحزاب المعارضة لا تمتلك فكرة التغيير في القيادة والأداء، ومن غير المرجح أن تتمكن المعارضة من الاحتفاظ بالبلديات الكبرى كإسطنبول وأنقرة في الانتخابات المحلية المقبلة إذا لم تأخذ بجدية الحاجة إلى التغيير في القيادة والأداء (محمود علوش، د.ت).

رابعاً: كارثة الزلزال[٥]: عبر التاريخ، كان للكوارث الطبيعية الكبيرة تأثير كبير في مسار الدول والحضارات، بل لربما أسهمت أحيانا في نشوئها وانهيارها، ولتركيا سوابق من هذا النوع، إذ كان زلزال مرمرة عام ١٩٩٩ وفشل الدولة في التعامل معه، من ضمن العوامل الرئيسة التي أسهمت في سقوط النخبة السياسية في البلاد وبحث الناخبين عن بديل، الذي تمثل في انتخابات ٢٠٠٢ في حزب العدالة والتنمية (حديث التأسيس).

ولا شك أن زلزال كهرمان مرعش قد تجاوز في قوته التدميرية وخسائره البشرية والعمرانية زلزال ١٩٩٩، إذ أعلن وزير الداخلية سليمان صويلو وفاة أكثر قرابة الخمسين ألف شخص (مقارنة بـ١٨ ألفا تقريبا في زلزال مرمرة) وإصابة أكثر من ٨٠ ألفا، كما تحدث الرئيس رجب طيب أردوغان عن خطة لإعادة بناء زهاء ٢٠٠ ألف مبنى، بين ما تهدم بالكامل أو تعرض لأضرار شديدة أو متوسطة جعلته غير صالح للسكن، من جهة ثانية، فقد أُجلي عن المنطقة ما يقرب من نصف مليون إنسان، ووصلت تأثيرات الزلزال المباشرة وغير المباشرة لأكثر من ١٥ مليون إنسان على امتداد ١١ محافظة تركية يعيش فيها نحو ١٥٪ من سكان البلاد (الحاج، ٢٠٢٣-أ).

وفيما يتعلق بتأثير الزلزال على الشأن الداخلي في تركيا، يمكن القول ان الشأن الداخلي سيكون أولوية لدى صانع القرار بشكل بارز، وكان ذلك متوقعا أصلاً بسبب قرب الانتخابات، إلا أن الزلزال الذي سماه أردوغان (كارثة القرن) فرض نفسه على الخطاب السياسي وجدول الأعمال بشكل ملحوظ، ذلك أن إغاثة وإيواء ملايين الناس وإعادة الحياة للمحافظات المنكوبة وتسيير التعليم والصحة وباقي الخدمات وكذلك إعادة الإعمار أعمال تتطلب تركيزا واهتماماً من جهة، وتخصيصاً للموارد المالية والبشرية والإدارية من جهة، من جهة اخرى، مما يعزز هذا المنحى أن الإجراءات الحكومية سالفة الذكر ذات ارتباط وثيق بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة من باب تأثيرها على النتيجة، وهي الانتخابات التي باتت أكثر أهمية وحساسية بعد الزلزال. ولذلك، فإن حرص الحكومة على إتمامها بالشكل الأمثل والوقت الأقصر سيكون مضاعفا للسبب ذاته، كما أن الزلزال وتبعاته والإجراءات المطلوبة من الحكومة ستزيد من الضغوط على الاقتصاد الذي لم يكن قد تعافى تماما واستُنزف إضافياً بسبب (اقتصاد الانتخابات)، أي صرف الحكومة في كثير من المجالات وتقليل جباياتها من المواطنين تخفيفاً للأعباء المالية عليهم قبيل الانتخابات، ومن المعطيات

الدعم والتعاطف اللذان حصلت عليهما أنقرة من مختلف الدول، ومن بينها دول تسود علاقاتها معها خصومة واضحة، مثل اليونان التي لم تكتف بإرسال فريق ليشارك بأعمال الإنقاذ، ولكن أيضا أوفدت وزير خارجيتها للتعاون ومد يد العون، ومنها كذلك أن الأعمال والمشاريع المطلوبة لإعادة إعمار المناطق المنكوبة وإحيائها وإعادتها للحياة الطبيعية قد تجعل تركيا محتاجة للدعم الخارجي (الحاج، ٢٠٢٣-أ).

خامساً: ملف اللاجئين: تحولت المواقف العامة السلبية المتزايدة تجاه اللاجئين إلى أزمة سياسية حقيقية في تركيا، ووفقاً لاستطلاعات الرأي، يعتبر العديد من الناخبين أن وجود اللاجئين هو ثاني أهم قضية في تركيا بعد الاقتصاد، وبالفعل، أفادت أحزاب المعارضة بأنها تلقت التصفيق الأكبر خلال خطابات حملتها عندما أثاروا قضية اللاجئين، ويعزو العديد من المحللين السياسيين الانتصارات الكاسحة التي حققها حزب المعارضة الرئيسي، حزب الشعب الجمهوري، في الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٩ إلى وعوده الانتخابية بإعادة اللاجئين، وقد دفع هذا الاتجاه الواضح في المشاعر المناهضة للاجئين معظم الأحزاب السياسية إلى تشديد مواقفها بشأن الهجرة، بل إنه أدى إلى نشوء أحزاب مناهضة للاجئين بشكل صريح، ففي اب ٢٠٢١، أسس السياسي التركي اليميني المتطرف وعضو البرلمان أميت أوزداغ حزب النصر، الذي يركز بشكل حصري تقريباً على معارضة الهجرة، وعلى الرغم من بعض الاختلافات في اللهجة، فإن جميع الأحزاب الرئيسية تقريباً في تركيا اليوم تعد ناخبيها بأنه إذا تم انتخابهم، فسوف يعيدون اللاجئين إلى أوطانهم (أوغلو، د.ت).

في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية في تركيا، وارتفاع معدلات البطالة، يعتبر اللاجئون من أكثر الأزمات التي يواجهها المجتمع التركي، خاصة في ظل إصرار أردوغان على استمرار بلاده في إيواء اللاجئين، مؤكداً أن "بلاده ستفتح أبوابها اليوم وغدًا أمام السوريين"، فمن جانبه، صرح كمال كليتشدار أوغلو، في ٤ ايار ٢٠٢٢، بأن إصلاح علاقة تركيا مع النظام السوري ستكون من أولى خطوات حزبه، "الشعب

الجمهوري"، في حال وصوله للسلطة، مُشيراً إلى أنه خلال عامين على أبعد تقدير سيتم إعادة اللاجئين السوريين إلي بلدهم، وهو الأمر الذي من المُتوقع أن يجد تأييداً من شريحة كبيرة من الأتراك (فايد، ٢٠٢٢).

المطلب الثاني: نتائج الانتخابات وأثرها في النظام السياسي في تركيا: شهدت الانتخابات التركية المزدوجة (الرئاسية والبرلمانية) تنافساً كبيراً بين قوى المعارضة، التي جمعتها الطاولة السداسية في تحالف الأمة، وتحالف الجمهور الذي يتزعمه حزب (العدالة والتنمية) الحاكم في تركيا، وتؤكد الظروف الاقتصادية وحالة الاستقطاب الشديدة والخلافات داخل صفوف الحزب الحاكم أن حكم الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، يواجه منافسة شديدة من قِبل أحزاب المعارضة، لكن هذا لا يُوحي بسهولة إسقاط حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات، نظراً لتمرس هذا الحزب على حكم تركيا لأكثر من ٢٠ عاماً، ويمكن ان نتناول هذا الموضوع من خلال النقاط الاتية:

اولاً: الخريطة الانتخابية: مع تحوّل تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، بدا أن عهد فوز الأحزاب بالحكم في تركيا على نحو منفرد قد انتهى، وأن عهد التحالفات الانتخابية قد بدأ، وهو ما حصل فعلاً في انتخابات حزيران ٢٠١٨ الرئاسية والبرلمانية، وتكرر في الانتخابات البلدية التي جرت في عام ٢٠١٩ بصيغة أوسع، إذ حصل تحالف الأمة المعارض على دعم غير مباشر من أحزاب أخرى، من بينها حزب السعادة وحزب الشعوب الديمقراطية، وقد بَنت المعارضة تحركاتها المتعلقة بانتخابات ٢٠٢٣، وصولاً إلى تشكيل طاولة من ٦ أحزاب أُطلق عليها اسم (الطاولة السداسية)، إضافة إلى تفاهم مع حزب الشعوب الديمقراطية ذي الأغلبية الكردية (ما التحديات التي يواجهها حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية المقبلة؟، د.ت).

ووفقاً لقانون الانتخابات لعام ٢٠٢٢، جرت الانتخابات بنظام التمثيل النسبي بمشاركة ٢٦ حزباً لانتخاب ٦٠٠ عضواً يمثلون ٨٧ دائرة انتخابية في ٨١ ولاية تركية، وذلك على أن تكون العتبة الانتخابية ٧٪ من الأصوات يحصل عليها الحزب

مُنفرداً أو بالتحالف مع أحزاب أخرى، أما بالنسبة للانتخابات الرئاسية فمن المُقرر أن يتم انتخاب رئيساً للبلاد لمدة ٥ سنوات من خلال نظام تصويت من جولتين، ويكون الترشح في الانتخابات إما عبر الأحزاب التي تُشكل كتلة في البرلمان تتكون على الأقل من ٢٠ نائباً، أو التي فازت بنسبة ٥٪ من أصوات العتبة الانتخابية في الانتخابات البرلمانية السابقة، وإما بشكل مستقل من خلال جمع المُرشح لـ ١٠٠ ألف توقيع من الناخبين المُسجَّلين، وقد أعلن المجلس الأعلى للانتخابات أن من بين ١١ شخصية تمت الموافقة على ترشحها للانتخابات الرئاسية، استطاع مرشحان فقط الحصول على ١٠٠ ألف توقيع لخوض السباق الرئاسي في جولته الأولى يوم ١٤ ايار ٢٠٢٣، إلى جانب كل من رجب طيب أردوغان، و كمال كيليتشدار أوغلو، اللذين يستوفيان باقي الشروط، وفي حال لم يحصل أي من المرشحين الأربعة[٦] على نسبة الحسم (٥٠+١) من الأصوات، يتم عقد جولة ثانية يوم ٢٨ ايار يخوضها المرشحان اللذان حظيا بالنسبة الأكبر من الأصوات خلال الجولة الأولى، أعلن المجلس الأعلى للانتخابات أن عدد الأتراك الذين يمتلكون حق التصويت يبلغ ٦٤ مليون ناخب، منهم حوالي ٦١ مليون ناخب داخل تركيا (فايد، د.ت).

ويشارك في الانتخابات البرلمانية، خمسة تحالفات، وهي: (تحالف الجمهور الحاكم، و(تحالف الأمة) المشكل من أحزاب الطاولة السداسية، و(تحالف أتا)، و(تحالف العمل والحرية)، و(تحالف القوى الاشتراكية)، ويضم (تحالف الجمهور) أحزاب: (العدالة والتنمية)، و(الحركة القومية)، و(الاتحاد الكبير)، و(الحرية والدعوة)، و(الرفاه الجديد)، و(اليسار الديمقراطي). ومرشحه الرئاسي أردوغان، أما تحالف الأمة، فيضم: (الشعب الجمهوري)، و(الجيد)، و(السعادة)، و(المستقبل)، و(ديفا)، والحزب الديمقراطي، ومرشحه الرئاسي كليتشدار أوغلو، والتحالف الثالث، هو (العمل والحرية) الذي يضم: (اليسار الأخضر)، و(العمال التركي)، و(العمل) وقد قرر دعم كليتشدار أوغلو، ورابعاً، (تحالف أتا) الذي يضم حزبي (النصر) و(العدالة)، ومرشحه

الرئاسي سنان أوغان، أما التحالف الخامس، فهو (القوى الاشتراكية)، والذي يضم أحزاب:(اليسار)، و(الشيوعي)، و(الحركة الشيوعية)، و(العمال الاشتراكي)، و(حركة الثورة)، وأعلن دعمه لكليتشدار أوغلو، ووفقا للجنة العليا للانتخابات، فإن عدد من يحق لهم التصويت بلغ ٦٤ مليوناً و١١٣ ألفا و٩٤١ ناخبا، منهم ٣ ملايين و٤١٦ ألفا و٨٩ ناخباً يقومون بالاقتراع من خارج البلاد وهم المغتربون، ووفقا للجنة العليا للانتخابات، فإن ٤ ملايين و٩٠٤ آلاف و٦٧٢ ناخبا، سيشاركون في الانتخابات لأول مرة، منهم ٢٧٧ ألفا و٦٤٦ يعيشون في الخارج، وفي الجولة الثانية في الانتخابات الرئاسية، فسينضم ٤٧ ألف شخص ممن يبلغون ١٨ عاماً، إلى سجل الناخبين للمشاركة فيها، منهم ٢٤٣٥ ناخباً من الشباب المغترب، واللافت للانتباه، هيمنة الفئة العمرية (١٨– ٢٩) أي أنها تشكل ٢٥ بالمئة من مجموع الناخبين وهي تتجاوز الـ١٥ مليون ناخب، وإذا أضفنا الفئة العمرية ما بين ٣٠ و٣٩ والتي تشكل ٢٤ بالمئة، فإن الناخب التركي الذي يقل عمره عن ٤٠ عاما، يشكل ٥٠ بالمئة من الناخبين (الانتخابات التركية ٢٠٢٣ بالأعداد والأرقام، د.ت).

ثانياً: نتائج الانتخابات: أسفرت نتائج الانتخابات عن تقدم تحالف الجمهور الحاكم في الانتخابات البرلمانية، اما الانتخابات الرئاسية فلم تحسم من الجولة الاولى مما ادى الى الذهاب الى جولة ثانية من الانتخابات، وبلغت نسبة التصويت قرابة ٧٥٪ بالداخل و٩٢٪ في الخارج، من قرابة ٦٤ مليون يحق لهم التصويت، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالانتخابات السابقة، والسبب يكمن في حالة الاستقطاب السياسي والايدلوجي، اضافة الى التحديات التي تعيشها تركيا على المستويين الداخلي والخارجي، وقد اسفرت نتائج الانتخابات عن حصول مرشح تحالف الجمهور الحاكم (رجب طيب اردوغان) على نسبة ٤٩,٥٢٪ من مجموع الاصوات، وحصل مرشح تحالف الامة المعرض كمال كليتشدار اوغلو على نسبة ٤٤,٨٨٪ من الاصوات، في حين حصل مرشح تحالف الاجداد سنان أوغان على ٥,١٧٪ من الاصوات، اما نتائج

الانتخابات البرلمانية فقد اسفرت عن تقدم حزب العدالة والتنمية ب٢٦٧ مقعداً، يليه حزب الشعب الجمهوري ب١٦٩ مقعداً، ثم حزب اليسار الاخضر ب٦١ مقعداً، ثم حزب الحركة القومية (حليف الحزب الحاكم) ب٥٠ مقعداً، ثم حزب الجيد (حليف حزب الشعب الجمهوري) ب٤٤ مقعداً، ثم حزب الرفاه ب٥ مقاعد، ثم حزب العمال التركي ب٤ مقاعد (الجولة الثانية من الانتخابات التركية...المتغيرات الحاكمة وأثرها في توجهات الناخبين ، ٢٠٢٣).

وبما انه لم يحصل أي من المرشحين الاربعة على نسبة ٥٠+١ فقد تم عقد جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية التركية لعام ٢٠٢٣ يوم الأحد ٢٨ أيار، وشارك في هذه الجولة مرشحان: هما رجب طيب أردوعان عن حزب (التحالف الجمهوري)، وكمال كليتشدار أوغلو عن حزب (تحالف الأمة) (تحالف الشعب)، وأعلنت الهيئة العليا للانتخابات في تركيا، الخميس ١ يونيو ٢٠٢٣، عن النتائج النهائية للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي جرت بتاريخ ٢٨ مايو، جاء ذلك في بيان أصدرته الهيئة العليا للانتخابات اليوم، مشيرة إلى أنه تم الانتهاء من الاعتراضات وتم إرسال النتائج النهائية لانتخابات الإعادة الرئاسية إلى الجريدة الرسمية لإعلانها، وأشارت إلى أنه في انتخابات الجولة الثانية لاختيار الرئيس، أدلى ٥٢ مليون و٩٣ ألفاً و٣٧٥ ناخباً محلياً بأصواتهم، وبلغ معدل التصويت ٨٥.٧٢٪، ووفقاً للنتائج النهائية للانتخابات الرئاسية، فقد حصل رجب طيب أردوغان على ٥٢.١٨٪ من الأصوات، وحصل كمال كيليتشدار أوغلو على ٤٧.٨٢٪ من الأصوات، حيث فاز أردوغان بولاية جديدة تستمر حتى عام ٢٠٢٨.

ثالثاً: أثر الانتخابات في النظام السياسي: بداية يمكن القول انه رغم فوز رجب طيب اردوغان في الانتخابات الرئاسية الا ان التوقعات كانت تشير بأن تُنهي هذه الانتخابات الرئاسية مشواره السياسي، ظهر في نهاية المطاف أقوى سياسياً وانتخابياً مما كانت تتوقعه المعارضة واستطاع في الحقيقة مواجهة ثلاثة تحديات مختلفة، التحدي الأول

يتمثل في المعارضة التي (تخندقت) في ستة أحزاب غير متجانسة فكرياً ولا إيديولوجياً عزمت على طي صفحة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، أما التحدي الثاني، فقد تجلى عبر الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تشهدها تركيا منذ نهاية ٢٠١٩ في أعقاب انتشار وباء كوفيد-١٩، أزمة أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد وإلى تراجع المستوى المعيشي للأتراك بسبب التضخم الذي أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار المواد الأساسية، أما التحدي الثالث والذي لم يكن رجب طيب أردوغان ينتظره، فهو الزلزال الذي ضرب محافظات الجنوب الشرقي في ٦ شباط ٢٠٢٣، موديا بحياة ما يقارب خمسين ألف شخص ومدمراً البنية التحتية والاقتصادية للعديد من المدن، ما عقّد حظوظ فوز أردوغان بالاستحقاق الانتخابي، لكن رغم كل هذه التحديات، استطاع أردوغان أن يفوز بعهدة رئاسية جديدة ويثبت مرة أخرى حنكته السياسية.

ان الانتخابات الرئاسية أعادت انتخاب أردوغان للمرة الثالثة والنهائية حسب النظام الرئاسي في تركيا الذي يحدد المدة في ولايتين (منذ سنة ٢٠١٨، وهي السنة التي تمَّ فيها التعديل الدستوري إلى النظام الرئاسي) بينما كانت تشير كثير من استطلاعات الرأي إلى خسارة أردوغان، مسنودة بحملة إعلامية غربية لصالح مرشح المعارضة كمال كلجدار أوغلو، وكان أردوغان يفوز في الجولة الأولى كما حدث في انتخابات ٢٠١٤ وانتخابات ٢٠١٨ (الحاج، د.ت-أ).

كما لعبت نتائج الانتخابات البرلمانية لصالح أردوغان في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية، بسبب الرغبة الشعبية في الاستقرار المؤسساتي المولّد للاستقرار السياسي، فتقاسم المؤسستين البرلمانية والرئاسية بين الأغلبية والمعارضة يعرقلهما معا أو يؤثر على أدائهما وينعكس ذلك سياسياً واجتماعياً على المواطن التركي الذي يميل إلى الاستقرار وهو ما عكسته نتائج الانتخابات البرلمانية التي أعطت الفوز لحزب العدالة والتنمية الذي قاد البلاد أكثر من عشرين سنة، أما بالنسبة للانتخابات البرلمانية فقد حصل تحالف الجمهور على الأغلبية البرلمانية إذ حصل على ٣٢٢

مقعد، متقدماً على تحالف الشعب الذي حصل على ٢١٣ مقعد، مما يعني انتصار الاستمرارية على التجديد، كما أن هذه النتيجة حرمت المعارضة من الأغلبية العددية والبرلمانية التي تمكنها من إمكانية تعديل الدستور والعودة إلى النظام البرلماني كما وعدت بذلك في حملتها الانتخابية، كما صوتت المناطق التي ضربها الزلزال لصالح حزب العدالة والتنمية، فمن أصل ١١ولاية أصابها الزلزال صوتت ثمان منها لصالح تحالف الجمهور، كما سجلت هذه المناطق نسبة مشاركة وصلت إلى ٨٠ % ، وكانت المعارضة تراهن على سكان هذه المناطق المتضررة لكسب أصواتها فكان العكس، لقد حسمت الانتخابات التركية البرلمانية والرئاسية لصالح أردوغان وتحالف الجمهور الذي يقوده، وكسبت تركيا انسجام المؤسستين الرئاسية والبرلمانية وهو ما كان يخشاه الناخب التركي الذي عانى طويلا من مشاكل الحكومات الائتلافية بسبب غياب الانسجام وتنظيم الانتخابات السابقة لأوانها، مما كان يعطي المبرر أحيانا لتدخل الجيش، ويبقى المنتصر الحقيقي في هذه الانتخابات هو الديمقراطية التركية والاستقرار السياسي وإشعاع النموذج التركي الذي قطع مع الانقلابات العسكرية، والدخول إلى نادي الدول القوية من بوابة صناديق الاقتراع التي تكافئ الانجازات عبر انتخابات حرة ونزيهة يشهد لها العالم ويشاهدها ويتابعها (بحاك، د.ت).

المبحث الثالث مستقبل النظام السياسي في تركيا.

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام ٢٠٠٢ بدأت السياسية التركية تأخذ منحى جديداً على المستويين الداخلي والخارجي، وقد تطلع الحزب على الصعيد الداخلي إلى زيادة شعبيته بين الجماهير وتدعيم مركزه السياسي من خلال العمل على تقديم الانجازات، لا سيما وان هدفه الاساس هو تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة، أما على الصعيد الخارجي فعمل الحزب أن يكون لتركيا دور في أهم القضايا والملفات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً المنطقة العربية، في هذا السياق يمكن إدراج أهم الموضوعات المطروحة أمام حزب العدالة والتنمية بعد

الفوز في الانتخابات والتي سترسم المشاهد المستقبلية للنظام السياسي في تركيا وهي: المشكلات الاقتصادية، قضية اللاجئين، التوقعات الاجتماعية، إسباغ الطابع المؤسسي على النظام، وعليه يمكننا القول ان ثمة مشاهد كثيرة يمكن ان يشهدها النظام السياسي في تركيا بعد فوز رجب طيب اردوغان في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٣، ، بعد التحديات الاخيرة التي شهدتها تركيا خاصة في الجانب الاقتصادي، اضافة الى احداث اخرى كالزلزال، وازمة اللاجئين، ناهيك عن المشاكل الاخرى كمشكلة الاكراد وغيرها، فالمتغيرات سواء الداخلية او الخارجية يمكن ان تأثر على مستقبل النظام اذا ما اراد ان يستمر في قيادة الجمهورية التركية، وعليه تم تقسيم المبحث الى ثلاث مطالب، المطلب الاول: تقدم النظام السياسي، في حين تناول المطلب الثاني مشهد الاستقرار، اما المطلب الثالث فقد تناول مشهد التراجع.

المطلب الاول: مشهد التقدم: هناك مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على النظام السياسي في تركيا وتجعله اكثر تقدماً وكما مبيناً في الاتي:

اولاً: على المستوى الداخلي: ثمة مجموعة من الدوافع والمؤشرات المهمة التي تأكد على مشهد تقدم النظام السياسي في تركيا وتجعله اكثر استقراراً، فعلى المستوى الشخصي يمتلك رجب طيب اردوغان شخصية كاريزمية تعتمد على الانجاز الواقعي ومراكمة الخبرات الناجحة على الارض سواء في قيادة الحزب او الحكومة، مما لدية جاذبية الحضور وشعبوية الخطاب (حميد، ٢٠١٧)، اما على المستوى السياسي والاقتصادي فيمثل فوز حزب العدالة والتنمية بقيادة (رجب طيب اردوغان) في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عاملاً رئيساً من عوامل التقدم التي يعمل النظام السياسي على استغلالها، فالنظام الرئاسي في تركيا، لديه الأدوات التي تمنع تحول أي أزمةٍ يمكن أن تنشب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى اضطرابات في الحكومة، فمن الواضح أن الرئيس الذي يتمتع بدعم تشريعي سيبدي أداء حكومياً أكثر فاعلية، وقد نجحت حكومة أردوغان في تمرير حزمة خطوات اقتصادية مهمّة وقانون الموازنة

الذي جرى تنفيذها في النصف الثاني من عام٢٠٢٣، ومن هذه الخطوات: النمو المستدام وتقليص عجز الحساب الجاري وزيادة الاستثمارات والرفاه الاجتماعي ومكافحة التضخم وزيادة الطاقة الانتاجية، ومن المتوقع ان يتم اتخاذ خطوات مهمة للوصول الى حجم دخل قومي يبلغ ١,٥ تريليون دولار ومستوى دخل للفرد يبلغ ١٦ الف دولار بنهاية عام ٢٠٢٨، بمتوسط نمو سنوي يبلغ ٥,٥٪، وغيرها من الاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة التركية والتي من شأنها دفع عجلة الاقتصاد نحو التقدم (موقع الجزيرة نت، د.ت).

وقدر تعلق الامر بالمؤسسة العسكرية، فقد عمل النظام السياسي على تعزيز دورها بعيداً عن التدخل في الشؤون السياسية، من خلال تعديل المادة ٣٥ من الدستور في عام ٢٠١٣ لتصبح مهمة المؤسسة العسكرية حماية البلاد من الأخطار والتهديدات الخارجية حصراً، كما عدلت تشكيلة مجلس الأمن القومي على مراحل لتصبح أغلبيته من الوزراء المدنيين بما في ذلك سكرتيره العام، وفي تعديل أخر، أضيف لبنية مجلس الشورى العسكري الأعلى نوّاب الرئيس ووزيراً المالية والتعليم، رغم أنه يعنى أساساً بعمليات الترقيات في المؤسسة العسكرية، ليصبح تأثير الحكومة على المؤسسة العسكرية واضحاً، كما أن عملية تطهير المؤسسة العسكرية من التنظيم الموازي ساعدت على إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية أكثر، وفي ٢٠١٨ ألحقت رئاسة أركان الجيش بوزارة الدفاع بعد أن كانت تابعة لرئاسة الوزراء، وفشل المحاولة الانقلابية الأخيرة، دفعت لتقييمات متفائلة حول تجاوز تركيا خطورة حدوث انقلابات عسكرية في المستقبل (الحاج، د.ت-ب).

اما على المستوى الخارجي فقد برزت تركيا كلاعب مهم على المستوى الاقليمي، في طليعة القوى الإقليمية التي استطاعت فرض أرادتها السياسية على الكثير من قضايا الشرق الأوسط (فضلون، ٢٠١٤، ١٤٣)، وقدر تعلق الامر بالعلاقات التركية-العراقية يمكن تحديد أربعة ملفات أساسية تؤثر في مسار العلاقة بين تركيا والعراق

في الوقت الراهن، وكانت حاضرة في جدول أعمال زيارات وزراء الخارجية والطاقة والتجارة الأتراك إلى العراق وهي: ملف حزب العمال الكردستاني (البككا) وملف الطاقة وتصدير النفط، وملف المياه، ومشروع طريق التنمية، وهناك فرصة جيدة لإعادة ضبط العلاقات التركية–العراقية في ظل حاجة البلدين للوصول إلى تسويات بخصوص الملفات الأكثر إلحاحاً (وتحديداً العمليات العسكرية التركية ضد عناصر الـ (بككا) في الأراضي العراقية، وموضوع استئناف الصادرات النفطية عبر الأنبوب العراقي– التركي)، وعلى الأرجح، فإن الوصول إلى تسويات في هذين الملفين سينعكس ايجاباً على الملفات الأخرى، ولعل زيارة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان للعراق في ٢٢/ نيسان/ ٢٠٢٤جاءت لمناقشة بعد الامور المشتركة بين البلدين، سواء في الامور الاقتصادية او السياسية او الامنية، والتي بالتأكيد ستنعكس على البلدين بشكل ايجابي.

اما على مستوى العلاقات مع ايران فقد تمكنت تركيا وإيران على مدى السنوات الماضية من فصل علاقاتهما الاقتصادية عن منافستهما الإقليمية التي شكل العداء الصفة الأبرز فيها، الامر الذي ساهم بضبط السياسات المتبادلة بين الطرفين جزئيا لحماية مصالحهما الاقتصادية المشتركة، إذ تنظر تركيا إلى إيران كمصدر استراتيجي لإمدادات النفط الخام والغاز الطبيعي الهام لتحقيق أمن الطاقة وسياسة التنويع، كما أن عدد سكان إيران الكبير يجعلها سوقا مهمة لصادرات تركيا، ويشترك الأتراك مع الإيرانيين بمعارضتهما استقلال كردستان شمال العراق، وإنشاء دولة كردية، ثم حدث تقارب بين البلدين إثر معارضة إيران محاولة الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا عام ٢٠١٦، كما انتقدت تركيا الاحتجاجات في إيران عام ٢٠١٨، و عارضت في العام نفسه العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، وإثر ذلك زاد التعاون بين الطرفين على الرغم من الخلافات بينهما في الملف السوري، كما تبحث تركيا عبر علاقتها مع ليبيا في تعزيز حضورها في شمال أفريقيا، وصون مصالحها الاقتصادية، وتوسيع

نفوذها في المتوسط، اذ وقّعت تركيا وليبيا عدداً من الاتفاقيات العسكرية، كما ساهمت ليبيا في استقرار الليرة التركية، كما وقع البلدان اتفاقية بحرية لإعادة ترسيم حدود مياههما الإقليمية في المتوسط، اضافة الى التعاون بينهما في التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي والمواد الهيدروكربونية في شرق المتوسط، الى جانب ذلك وقريباً من ليبيا زار الرئيس التركي رجب طيب اردوغان يوم ١٤/ شباط ٢٠٢٤ جمهورية مصر العربية وتأتي في مقدمة الزيارة الملف الليبي، الى جانب ملفات الحرب على غزة وشرق المتوسط والتدخلات التركية في العراق وسوريا، اذ حرصت تركيا على تعزيز وتطوير العلاقات مع مصر على كافة الأصعدة، اذ تشهد العلاقات بين البلدين انطلاقة نوعية، حال إيجاد حلول توافقية لهذه الملفات.

اما علاقة تركيا مع الاتحاد الاوربي فهي علاقة عضوية، وذات منفعة متبادلة، ويشترك الطرفان في العديد من المسائل التي تخص أمنهم القومي، وبما أن تركيا عضو في العديد من المؤسسات الأوروبية، فهي تعتبر علاقتها بالاتحاد الأوروبي أحد الثوابت في سياستها الخارجية على الرغم من الخلاف الذي طرأ في الآونة الاخيرة بين الطرفين، فتركيا شريك حيوي في العديد من الأزمات التي واجهها الاتحاد الاوربي، لا سيما تحدي الهجرة والتهديد الإرهابي، فلا تزال تركيا شريكا مهما في الهجرة والأمن، وكذلك الاقتصاد مع الاتحاد الأوروبي، بحسب مجريات الأحداث الدولية لعبت أربع ملفات دوراً كبيراً في رسم العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا وهي شرق البحر المتوسط وأمن الطاقة وقضية اللاجئين والعلاقات الاقتصادية ومكافحة الإرهاب.

المشهد الثاني: مشهد التراجع: هناك مجموعة من الدلالات التي تشير الى تراجع النظام السياسي في تركيا على المستويين الداخلي والخارجي.

اولاً: المستوى الداخلي: يرى البعض ان أردوغان قضى الجزء الأكبر في تعزيز النفوذ بمنصب الرئاسة، ففوز الرئيس اردوغان بفارق ضئيل يشكل مؤشراً على تراجع شعبيته،

فحزب العدالة والتنمية واصل تراجعه على مستوى عدد المقاعد مقارنة مع الانتخابات السابقة وإن حافظ على مرتبة الحزب الأول في تركيا عددياً، إذ نزل عدد نوابه من ٢٩٥ مقعد (سنة ٢٠١٨) إلى ٢٦٧ مقعد (سنة ٢٠٢٣)، ويفسر هذا التراجع حسب بعض المحللين بسبب الأزمة الاقتصادية وتداعيتها على المستوى المعيشي للمواطن التركي (بحاك، د.ت).

اضافة الى ذلك عاشت تركيا في تاريخها الحديث سلسلة من الانقلابات العسكرية، كان آخرها انقلاب ٢٠١٦، الذي مني بالفشل، لكن الإجراءات الأمنية التي اتُّخذت فيما بعد من ملاحقة من أطلق عليهم (الدولة العميقة) التابعة لجماعة فتح الله غولن خلقت صدعاً كبيراً داخل المجتمع، كما أن التحول إلى نظام رئاسي عمق من حدة الخلاف بين التيارات السياسية، التي رأى بعضها أن التحول إلى النظام الرئاسي يعمل على ترسيخ السلطة في يد شخص واحد، وهو ما قد يؤدي إلى عودة تركيا إلى النظام الدكتاتوري، ولكن بصبغة غير علمانية، هذه الخلافات السياسية والانشقاقات المجتمعية أضعفت قدرة تركيا على مواجهة أخطار الحركات الإرهابية والكيانات الموازية، لأن الأمر يتطلب استقراراً سياسياً داخلياً من أجل مجابهة هذا النوع من الأخطار (الحدابي، د.ت).

كما مثل الوضع الاقتصادي المتدهور أحد أهم التحديات الداخلية التي يتعين على رئيس تركيا المقبل التعامل معه بشكل سريع، ويمر الاقتصاد التركي بمرحلة حرجة، فقد وصل معدل التضخم رسميا إلى نحو ٤٤ في المئة، لكن كثيرين يشككون في هذا النسبة ويقولون إن معدل التضخم أعلى من ذلك بكثير، وارتفعت أسعار المواد الغذائية ٥٤ في المئة على أساس سنوي في أبريل ٢٠٢٣، وظل التضخم السنوي أكثر من ١٠ في المئة طوال خمس سنوات تقريباً منذ انتخابات عام ٢٠١٨. إلا أنه بدأ في الارتفاع بشدة بعد أزمة العملة أواخر عام ٢٠٢١، التي نجمت وفقا لمحللين عن سلسلة من تخفيضات أسعار الفائدة ضمن سياسة اقتصادية غير تقليدية لأردوغان،

غير أن الليرة التركية خسرت ٤٤ في المئة من قيمتها عام ٢٠٢١ و٣٠ في المئة عام ٢٠٢٢، وذلك بسبب سياسات أردوغان النقدية من جهة، وحرب أوكرانيا والخلافات مع واشنطن من جهة أخرى، وعلى المستوى الاجتماعي وعلى الرغم من الإصلاحات التي تبناها حزب العدالة والتنمية بشأن القضية الكردية بقيت شائكة بسبب اختلاف أطيافها، إذ ثمة من لا يزال متمسكاً بمبدأ الاستقلال ويتحرك ضمن الحركات الانفصالية، في حين يرى البعض الآخر أنه من الأفضل البقاء في ظل الدولة التركية ما دامت توفر سقف الحريات، وهذا الفصيل عادة ما يتمسك بالمشاركة في العملية السياسية (القزق، د.ت). كما عد ملف اللاجئين السوريين أحد أبرز التحديات التي تأتي على رأس أولويات الرئيس(رجب طيب اردوغان)، ومن ضمن القضايا الثلاث الرئيسية التي تهم الناخب التركي، ووفقا للمفوضية العليا للاجئين، يعيش في تركيا نحو ٣.٧ مليون لاجئ سوري قدموا إلى البلاد بعد اندلاع الصراع السوري عام ٢٠١١، وأدى ارتفاع عدد اللاجئين بكثرة إلى خلق نوع من التذمر عند الأتراك الذين حمل معظمهم اللاجئين مسؤولية تدهور الاقتصاد وارتفاع الأسعار، أمر استغلته المعارضة التي قال زعيمها كليتشدار أوغلو، إنه سيعمل على إعادة اللاجئين السوريين معهم.

ثانياً: على المستوى الخارجي: ثمة تحديات كثيرة على المستوى الاقليمي والدولي تقف عائق امام تقدم النظام السياسي في تركيا، اذ تبنت تركيا مواقف سياسية مختلفة عن مواقف حلفائها التقليديين ازاء العديد من الملفات الإقليمية الساخنة، الامر الذي تسبب بفجوة في المواقف تجاه تركيا (كامل و نجم، ٢٠١٧، ٢٣٤)، فعلى مستوى العلاقات التركية الايرانية، فيمكن القول ان هناك قضايا جوهرية خلافية بين تركيا وايران، اذ تظل تركيا حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الامريكية (على الرغم من بعض القضايا الخلافية بينهما كشراء منظومة دفاع روسية) العدو الاساسي لايران، كما تم تقليص شراء النفط الايراني من قبل تركيا بعد العقوبات الامريكية على ايران،

وفي عام ٢٠١٩ انخفضت حصة النفط الخام المستورد من ايران بنسبة ٦٣٪، وادت العقوبات الامريكية الى تقليص قدرة ايران على شراء البضائع التركية، فنقاط الخلاف بين الجانبين كبيرة خصوصاً في الملف الكردي، فتركيا بدأت مفاوضات مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله اوجلان، لكن ايران لم يعجبها، كما ان التقارب التركي مع رئيس اقليم كردستان العراق مسعود البرزاني ايضا شكل قلقا كبيراً لايران، كما ان سياسة ايران حيال اذربيجان لا تتفق مع سياسة تركيا في منطقة القوقاز، ناهيك عن التدخلات التركية في ليبيا والتي رأى البعض فيها انتهاكاً لسيادة ليبيا وعامل من عوامل عدم الاستقرار في المنطقة، والذي أثر بدوره على العلاقات التركية المصرية.

اما علاقة تركيا بالولايات المتحدة الامريكية فقد شهدت خلافات عدة، لاسيما في الفترة ما بعد انقلاب عام ٢٠١٦ (وحدة تحليل السياسات، ٢٠١٦، ٤–٥)، وأصبح التوتر بين البلدين سيد الموقف في عدة ملفات ومنها: ملف اعتقال القس الأمريكي، اضافة الى ملف (فتح الله غولن)، كذلك أزمة منظومة S400 اذ رفضت الولايات المتحدة الأمريكية مطالبات تركية من أجل عقد صفقة شراء أنظمة صواريخ الدفاع الجوي "باتريوت" الأمريكية، مما دفع تركيا التوجه نحو روسيا بهدف الحصول على أنظمة صواريخ الدفاع الجوي S400، كما ادى الدعم الأمريكي لوحدات حماية الشعب الديمقراطي في سوريا (قسد) الى توتر العلاقات بين البلدين، وبلغت التوترات بين الولايات المتحدة وتركيا ذروتها بعد العمليات العسكرية التركية التي نفذتها القوات التركية ضد وحدات (قسد) في مناطق شمال غرب سوريا بمدينة عفرين عام ٢٠١٨، وشمال شرق سوريا بمدينتي جرابلس ورأس العين عام ٢٠١٩.

ثالثاً: مشهد الاستمرار: ان مشهد استمرار الوضع على ما هو عليه تدعمه مجموعة من العوامل والمتغيرات على المستويين الداخلي والخارجي.

اولاً: على المستوى المحلي: يمكننا القول ان البيئة الداخلية في تركيا تحمل في طياتها الكثير من العوامل التي تساعد على استمرار الوضع على ما هو عليه، فعلى

المستوى الشخصي وعلى الرغم مما يتمتع به الرئيس رجب طيب اردوغان من شخصية كاريزمية تعتمد على الانجاز الواقعي الا انه ورغم إحراز الفوز، الا ان هذا الفوز كان بفارق ضئيل وهذا يشكل مؤشراً على تراجع شعبيته وحالة الاستياء العامة من طريقة سير البلاد، اما على المستوى السياسي يمثل فوز حزب العدالة والتنمية بقيادة (رجب طيب اردوغان) في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عاملاً رئيساً من عوامل التقدم التي يعمل النظام السياسي على استغلالها في جعل تركيا في مصاف الدول الاكثر تقدماً وازدهاراً وعلى جميع الاصعدة، لكنه بالمقابل هذه أول مرة يواجه فيها حزب العدالة والتنمية، تحالفاً معارضاً متنوعاً يجمع أحزاباً من أيديولوجيات مختلفة، وقد اجتمعت كل هذه الأحزاب على هدف واحد هو إزاحة حزب العدالة والتنمية ورئيسه من السلطة، واستعادة النظام البرلماني، اضافة الى ما يعانيه حليفه حزب الحركة القومية من تراجع شعبيته في الفترة الاخيرة حتى وصلت الى ٨٪ عام ٢٠٢٣، ناهيك عن الملفات الشائكة بين الحزبين لا سيما ملف الانفراد بالسلطة من قبل الرئيس (رجب طيب اردوغان) (NTV, 2023).

اما على المستوى الاقتصادي فقد أعطى حزب العدالة والتنمية خلال فترة حكمه، الأولوية بشكل مكثف لسياسة التنمية في جميع المجالات، مثل التنمية المحلية والتعليم والنقل واستثمارات البنية التحتية، ورغم كل الانتقادات التي وُجِهت من المعارضة، إلا أنها لم توقف إنجازات مشروعه الضخم إذ نفّذ مشروعات كبرى في مجالات مختلفة من السيارات المحلية إلى الصناعات الدفاعية والمفاعلات النووية واكتشاف الموارد الجوفية ووضعها في خدمة البلاد (دوران، ٢٠٢٣، ٣٤)، لكن بالمقابل تدخل تركيا عام ٢٠٢٤ بتركة ثقيلة من التحديات الاقتصادية على صعيد التضخم الفاحش والتدهور البالغ في سعر الليرة التركية أمام الدولار، إلى جانب مناخ استثماري مشوب بعدم الثقة في سياسات الحزب الحاكم وفريقه الاقتصادي، لكن أكثر ما يخشاه البعض في العام الجديد، أن تفقد تركيا مستقبلها في إشارة إلى هجرة الأدمغة، وخلال عام ٢٠٢٣،

انزلقت الليرة التركية إلى مستوى قياسي بلغ ٢٩.٤ مقابل الدولار الواحد، لتصل خسائر العملة إلى ٣٦ في المئة بعدما واصلت انخفاضها البطيء والمطرد في الأشهر الأخيرة من العام بوتيرة ملحوظة.

اما على المستوى الاجتماعي وعلى الرغم من أن الكثافة السكانية تعد إحدى أبرز نقاط القوة فإنها قد تكون أيضاً أحد أبرز التحديات التي تشكل نقطة ضعف للدول، خصوصاً إن افتقدت التوازن والتناغم بين مكونات المجتمع، إما بسبب سياسات الدولة، وإما بسبب إشكاليات تاريخية تجعل من عنصر التنوع المجتمعي أحد عناصر الصراع في المجتمع، وبشكل عام يشكل المسلمون السنّة الأغلبية الساحقة (٨٠-٨٥٪) وباقي الطوائف هي: يهود الدونمة والعلويون والاكراد والعرب والارمن واليونانيون والكلدان وطوائف اخرى، في الحالة التركية شكل هذا التنوع العرقي والديني تهديداً كبيراً خلال تأسس الجمهورية، إذ ألغيت كل الهويات ولم يُعترَف إلا بالهوية التركية، وهو ما انعكس على آلية تعامل الدولة مع هذه الأقليات (الحدابي، د.ت)، اما على المستوى العسكري فقد بدأت دمقرطة علاقات السلطة المدنية مع السلطة العسكرية وتخلّل ذلك العديد من جولات المواجهة، إما بتعديلات قانونية، وإما باستفتاءات دستورية، وإما بتنفيذ انقلابات ناعمة من خلال نشر الفوضى أو محاكمات كيدية بتهم فساد، وصولاً إلى الانقلاب الفاشل في ١٥ تموز ٢٠١٦، وقد مثلت هذه المراحل تراجع نفوذ الجيش في الحياة السياسية، وأصبح دوره أكثر محدودية، وأكثر احترافية، مع تزايد تأكيد الحكومة لسلطتها وسيطرتها على القوات المسلحة، وبخاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشل عام ٢٠١٦، وهو مسار مرتبط بتأسيس الدولة التركية والبرجوازية العسكرية المرتبطة به (الآغا، ٢٠٢٣، ٨).

اما على المستوى الخارجي فقد لعبت تركيا دوراً رئيسياً في بعض قضايا المنطقة، كما هو الحال في سوريا وليبيا والعراق، اذ تبنى حزب العدالة والتنمية ولاسيما في بداياته خطابا أقرب الى التوفيقية في الداخل, اذ شدد على ضرورة الانفتاح على

الغرب، واعرب عن رغبته في الانضمام الى الاتحاد الاوروبي, والى تحويل تركيا الى قوة كبرى اقليمياً ودولياً عبر تعزيز قوتها الناعمة واحيانا الحازمة ولاسيما مؤخراً، ومحاولة جعلها انموذجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على مستوى المنطقة عبر مفاهيم سياسية من قبيل "العمق الاستراتيجي"، لكن بالمقابل واجهت السياسة الخارجية التركية تحدّيات كبيرة، وعلى الرغم من كونها حليفاً في الناتو ودولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، فقد واجهت أنقرة مشكلات خطيرة مع حلفائها، فالولايات المتحدة بقت غير راضية عن سعي تركيا إلى سياسة خارجية مستقلة، لأنها تصطدم حتماً مع مصالحها الخاصة، حيث حاولت الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية ممارسة الضغط على حزب العدالة والتنمية من خلال دعم محاولة الانقلاب والتعاون مع الجماعات الإرهابية، وقد شجعت مثل هذه التجاوزات أنقرة على العمل بشكل وثيق مع روسيا لتخفيف الضغط الغربي، وامتد هذا التعاون ليشمل الطاقة والقطاعات الاقتصادية الأخرى وكذلك الدفاع، وأدّى قرار تركيا بشراء نظام الدفاع الجوي الروسي S-400، بدوره إلى تعريضها لضغوط وعقوبات أكبر من حلفائها الغربيين، ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت الدول الغربية قد أخذت في الحسبان احتمال أن يؤدي استمرار ضغطها إلى دفع تركيا بعيداً، وهو ما يشجع أنقرة على العمل بشكل أوثق مع روسيا والصين، القوة الصاعدة في آسيا، ومع ذلك، قد يكون من الأسهل عليها تحمل مثل هذه المخاطر؛ لأنها تعرف أن تركيا ستتردد في الاعتماد على موسكو أو بكين بطريقة قد تؤدي إلى خلافات شبيهة بتلك الموجودة بينها وبين الغرب، باستثناء الموازنة، كان توسيع قدرتها الاقتصادية والعسكرية هو الأسلوب الرئيس الذي استخدمته تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية لتخفيف الضغط وتحييد التهديدات من الغرب وروسيا ودول أخرى (علوان و خضير، ٢٠٢٠، ١٦١).

اذن يمكننا القول ان تركيا ورغم ما تتمتع به من مقومات استراتيجية على المستوى الداخلي والخارجي الا انها في الوقت نفسه تواجه تحديات كبيرة على المستوى

الداخلي والخارجي مما يرجح مشهد استمرار او بقاء الوضع على ما هو عليه، فهذا المشهد يعد الاقرب الى الواقع، بحكم ما تمر به المنطقة من احداث ينعكس صداها على الداخل التركي.

الخاتمة

منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام ٢٠٠٢ حدثت الكثير من التغييرات التي على المستوى الداخلي والخارجي، أثرت بشكل كبير على شكل النظام السياسي في تركيا، كان اخرها تغيير شكل النظام السياسي من نظام برلماني الى نظام رئاسي على يد رئيس الجمهورية (رجب طيب اردوغان)، الذي رأى في هذا خطوة نحو تركيز السلطة بيده في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والامنية والثقافية، من اجل مواجهة التحديات التي تواجه النظام السياسي في تركيا سواء على المستوى الداخلي كالانقلابات السياسية المتكررة والتي كان اخرها عام ٢٠١٦، اضافة الى التحديات الاقتصادية التي تعاني منها تركيا في الفترة الاخيرة، كذلك تعاني تركيا من التحديات الاجتماعية وعلاقة الحكومة مع المكونات وخاصة المسألة الكردية التي مر عليها زمن طويل، اضافة الى الحدث الكبير الذي أثر على تركيا بشكل كبير وهو زلزال جنوب تركيا عام ٢٠٢٣ والذي كانت خسائره كثيرة على المستوى البشري والمادي، او التحديات الخارجية والمتمثلة بالمتغيرات الاقليمية، كالاحداث في سوريا وليبيا والعراق والحرب الروسية الاوكرانية، ناهيك عن العلاقات التركية الامريكية والتي دائماً ما تتسم بالتوتر، ورغم كل تلك التحديات كان للانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ١٤ ايار ٢٠٢٣ أثرها الكبير في مستقبل النظام السياسي في تركيا، اذ لم تحسم نتيجة تلك الانتخابات الا بعد اجراء جولة ثانية من الانتخابات، مما يؤكد تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب اردوغان، رغم فوزه في الانتخابات الرئاسية،

مما يؤثر على مستقبل النظام السياسي في تركيا، وبالتالي يمكن القول ان هناك بعض الاستنتاجات التي توصلنا اليها ومنها:

١- عند الحديث عن النظام السياسي في تركيا نلاحظ هناك ترابط وتأثير كبير للمؤسسة العسكرية على النظام السياسي مما ادى الى حدوث الكثير من الانقلابات حتى بلغت قرابة ١٢ انقلاب منذ تأسيس الدولة التركية الحديثة، كان اخرها انقلاب ٢٠١٦.

٢- كان هناك عدة عوامل وراء عملية التحول من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي منها عوامل تتعلق بشخص الرئيس رجب طيب اردوغان ومحاولته السيطرة على مقاليد الحكم، او عوامل داخلية تتعلق بالوضع الداخلي في تركيا، ومن هذه العوامل دور المؤسسة العسكرية ومحاولتها التأثير في شؤون الحكم، او اشكالية العلاقة بين السلطات الثلاث، او عوامل خارجية تتعلق الاقليمي والوضع الدولي، خاصة علاقة تركيا بمحيطها الاقليمي، اضافة الى علاقتها بالولايات المتحدة الامريكية.

٣- قدر تعلق بانتخابات ٢٠٢٣، وما رافقها من احداث على المستوى الداخلي والخارجي، فقد افرزت تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية وزعيمه رجب طيب اردوغان، مما استوجب جولة ثانية من الانتخابات والتي بموجبها تم التصويت لصالح رجب طيب اردوغان وفوزه في الانتخابات الرئاسية لدورة جديدة.

٤- يوجد العديد من التحديات الداخلية والخارجية والتي يجب مواجهتها من قبل الرئيس التركي(رجب طيب اردوغان) وأهم تلك التحديات على المستوى الداخلي يتمثل بمراجعة الدستور والنمو الاقتصادي وعملية السلام الكردية وحرية القضاء والحريات المدنية والفصل بين السلطات وغيرها, اما على المستوى الخارجي فتتمثل بعلاقات تركيا الخارجية ولا سيما مع دول الجوار, والتهديدات الأمنية العسكرية, وعلاقات تركيا مع القوى الكبرى, وتعزيز مكانتها الاقليمية والدولية ولا سيما وان هذه التحديات مترابطة أحداها بالآخر ويؤثر أحدها بالآخر.

٥- عند الحديث عن مستقبل النظام السياسي في تركيا عقب الانتخابات التركية لعام ٢٠٢٣، لابد من رسم ثلاث مشاهد مستقبلية ممكن ان ترسم مستقبل النظام السياسي وفق المعطيات الحالية والمستقبلية، وهي مشهد التقدم ومشهد التراجع ومشهد استمرار او بقاء الوضع على ما هو عليه، ولكل مشهد فرص نجاح وكوابح.

٦- من خلال البحث في موضوع المشاهد المستقبلية يعد مشهد بقاء الوضع على ما هو عليه هو المشهد الاقرب الى الواقع بحكم المعطيات والفرص المتوفرة.

الهوامش:

---

(١) ينظر: الدستور التركي قبل تعديله في عام ٢٠٠١.

(٢) ينظر الدستور التركي لعام ١٩٨٢ وتعديلاته.

(٣) أبتكرها أحد أساتذة القانون المدني في جامعة بلجيكية (دهوندت) عام ١٨٧٨، والذي كان مولعا بالحساب والمعادلات الرياضية، فقام بأيجاد صيغة لتوزيع المقاعد النيابية وبناء على طلب من وزير العدل في بلجيكا في حينه ودخلت القانون الانتخابي البلجيكي لعام ١٨٩٩ ولا زالت تطبقها الى وقتنا الحاضر وتعتمد الطريقة على قسمة عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب سياسي في كل دائرة انتخابية على حدة على الأرقام بشكل تصاعدي، بدءاً من الرقم واحد وحتى عدد النواب المطلوب انتخابهم في تلك الدائرة، ثم توزيع مقاعد تلك الدائرة على الأحزاب السياسية باختيار الأرقام الأعلى التي نتجت عن عملية القسمة، (العاني ولطيف، د.ت، ٥٠).

(٤) ويضم التحالف الحاكم في تركيا حزبي (العدالة والتنمية) و (الحركة القومية) وكانا قد مهدا خلال الفترة التي سبقت الانتخابات على مشروع القانون، لاسيما اهم بنوده والذي ينص على تخفيض عتبة دخول البرلمان من ١٠٪ الى ٧٪، اضافة الى مسودة المشروع والتي تتضمن ١٤ بنداً، من بينها تعديل يمنع انتقال النواب البرلمانين من حزب الى حزب اخر من اجل تسهيلات الدخول في الانتخابات، اضافة الى بند ينص على ان الحزب الذي يريد المشاركة في

الانتخابات يجب ان يكون قد عقد لمرتين متتاليتين مؤتمراتها الكبرى في الولايات والاقضـــية، وغيرها من البنود (عودة، ٢٠٢١).

(٥) زلزال قهرمان مرعش، أو زلزالا تركيا وسوريا، أو زلزالا جنوب تركيا، أو زلزال غازي عنتاب ٢٠٢٣، زلزالان ضربا جنوب تركيا، وقع الأول في الساعة ٤:١٧ صباحاً بالتوقيت المحلي (١:١٧ صباحاً بالتوقيت العالمي المنسق) يوم ٦ شباط ٢٠٢٣، وبلغت قوته ٧.٨ درجة على مقياس ريختر، وكان مركزه السطحي غرب مدينة غازي عنتاب، امتدَّ أثره إلى سوريا أيضاً نظراً لقرب مركزه من الحدود السورية التركية، ويُعدُّ هذا الزلزال من أقوى الزلازل في تاريخ تركيا وسوريا، بعد مرور تسع ساعات وتحديداً في الساعة ١٣:٢٤ ظهراً بالتوقيت المحلي (١٠:٢٤ بالتوقيت العالمي المنسق) وقع زلزال آخر بقوة ٧.٥ درجات على مقياس ريختر بمنطقة إيكين أوزو بالقربِ من مدينة مرعش، وبلغ عدد ضحايا هذين الزلزالين في تركيا وسوريا حسب تقديرات أولية أكثر من ٥١٠٠٠ قتيلاً و ١٢٠٠٠٠ مصاباً، وخلّفا أضراراً مادية جسيمة في كِلا البلدين، وأعاقت الطرق المدمرة والعواصف الشتوية وانقطاع الاتصالات عمل رئاسة إدارة الكوارث والطوارئ للإنقاذ والإغاثة، والتي تضمنت قوة بحث وإنقاذ قوامها ٦٠ ألف فرد، و٥٠٠٠ منقذ ومسعف، و٣٠ ألف متطوع، انضم أيضا أكثر من ١٤١٠٠٠ شخص من ٩٤ دولة إلى جهود الإنقاذ بعد طلب تركيا للمساعدة الدولية (Rory et al., 2023).

(٦) والمرشحين الاربعة هم:

١- رجب طيب أردوغان: الرئيس الحالي لتركيا منذ عام ٢٠١٤ وزعيم حزب (العدالة والتنمية) الحاكم، يبلغ من العمر ٦٩ عاماً، وهو مُرشح (تحالف الشعب" اليميني الوسطي)، الذي تأسس عام ٢٠١٨ ليُمثل التيار المحافظ المعتدل ويضم في الأساس كلاً من حزب (العدالة والتنمية)، وحزب (الحركة القومية) بزعامة دولت باهتشيلي، وحزب (الاتحاد الكبير) بزعامة مصطفى ديستيجي، إلى جانب أحزاب أخرى أعلن بعضها مؤخراً دعم التحالف والانضمام إليه مثل حزبا (الهدى بار الإسلامي الكردي) و(الرفاه الجديد).

٢- كمال كيليتشدار أوغلو: رئيس حزب (الشعب الجمهوري) المعارض منذ عام ٢٠١٠، يبلغ من العمر ٧٤ عاماً وينتمي للطائفة العلوية، وهو مُرشح (تحالف الأمة) أو ما يُعرف بـ (الطاولة السداسية) الذي تأسس عام ٢٠٢٢ بمثابة تحالف رئيسي للمعارضة التركية يضم ٦ أحزاب معارضة

مختلفة أيديولوجيًا ما بين علمانية، وقومية، ويمينية محافظة، وهي: حزب "الشعب الجمهوري"، وحزب "الخير" بزعامة ميرال أكشنير، وحزب "السعادة" بزعامة تمل كرم الله أوغلو، والحزب "الديمقراطي" بزعامة غولتكين أويسال، فضلاً عن حزبى "الديمقراطية والتقدم" بزعامة علي باباجان، و"المستقبل" بزعامة أحمد داود أوغلو، المُنشقين عن حزب "العدالة والتنمية".

٣- محرم إنجه: مرشح مستقل ورئيس حزب "البلد" المعارض الذي تأسس عام ٢٠٢١، يبلغ ٥٨ عامًا، وكان مُرشحًا عن حزب "الشعب الجمهوري" في الانتخابات الرئاسية التركية التي أجريت عام ٢٠١٨ أمام ٥ مرشحين آخرين، وحصد خلالها ٣٠٪ من أصوات الناخبين في مقابل أردوغان الذي حصد ٥٣٪ من الأصوات، ما تسبب في نشوب خلافات بينه وبين زعيم الحزب آنذاك، كمال كيليتشدار أوغلو، وتقديم استقالته من الحزب. ومن الناحية الأيديولوجية يميل حزب "البلد" إلى اليمين القومي، ويُعتبر سياسيًا تيارًا ثالثًا مستقلاً بين التيار الحاكم، وتيار المعارضة.

٤- سنان أوغان: مُرشح تحالف "الأجداد" أو المعروف بـ تحالف "آتا"، يبلغ ٥٥ عامًا، ويُعرف بآرائه القومية والمحافظة، وكان من أشد المُنتقدين لحزب "العدالة والتنمية" الحاكم وزعيمه أردوغان. ويُذكر أنه دخل البرلمان على قائمة حزب "الحركة القومية" عام ٢٠١١ وذلك قبل أن يتم فصله من الحزب مرتين بسبب سلوكه الذي اتهمه البعض بأنه يضر وحدة الحزب. وتحالف "آتا" يُعد حديث النشأة، تأسس في مارس ٢٠٢٣ لخوض الانتخابات الرئاسية التركية، ويضم ٥ أحزاب تركية قومية تحت قيادة حزب "النصر" الذي يترأسه اليميني القومي، أوميت أوزداغ، المعروف بعنصريته، وعداءه الكبير للأكراد، وللاجئيين السوريين والأفغان والعرب عمومًا في تركيا.

المصادر:

المصادر العربية:

أوغلو، م. ت. (د.ت). *سياسة الهجرة: اللاجئون في تركيا وانتخابات عام ٢٠٢٣ Immigration Policy: Refugees In Türkiye And The 2023 Elections*.

https://pomed.org/ar/publication/snapshotimmigrationpo

الآغا، م. (٢٠٢٣). دمقرطة العلاقات المدنية- العسكرية التركية وأثرها في تطور الصناعات الدفاعية ٢٠٠٢-٢٠٢٢ Democratization Of Turkish Civil-Military Relations and Its Impact on The Development of Defense Industries 2002-2022. في *أوراق استراتيجية، وحدة الدراسات الاستراتيجية*. المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.

***الانتخابات التركية: تحالفاتها والتحديات التي تواجه حزب العدالة والتنمية The Turkish Elections: Their Alliances and The Challenges Facing the Justice and Development Party*. (٢٠٢٣). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.**

***الانتخابات التركية ٢٠٢٣ بالأعداد والأرقام Turkish Elections 2023 In Numbers*. (د.ت). https://ar.shafaqna.com**

***الجولة الثانية من الانتخابات التركية...المتغيرات الحاكمة وأثرها في توجهات الناخبين The Second Round of The Turkish Elections...The Governing Variables and Their Impact on Voters' Attitudes*. (٢٠٢٣). مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.**

https://fikercenter.com/2023/05/22/%25D8%25A7%25D9%2584%25D.

الحاج، س. (د.ت-أ). *انتخابات الإعادة في تركيا: هل تكون فوزًا مؤجلًا لأردوغان؟ Runoff Elections in Türkiye: Will They Be a Deferred Victory for Erdogan?*

http://studies.aljazeera.net/ar/article/5642.

الحاج، س. (د.ت-ب). *تركيا والانقلابات العسكرية واحتمالات المستقبل Türkiye, Military Coups, And Future Possbilities*. موقع ترك برس.

http://www.turkpress.c .

الحاج، س. (٢٠٢٣-أ). *تأثير الزلزال على السياسية الخارجية التركية The Impact of The Earthquake on Turkish Foreign Policy*. شبكة الجزيرة الإعلامية.

https://www.aljazeera.net/opinions/2023/2/27/ت.

الحاج، س. (٢٠٢٣-ب). *قانون الانتخاب وتأثيره على الانتخابات التركية The Election Law and Its Impact on The Turkish Elections*.

https://www.aljazeera.net/opinions/2023/4/3/%25D9%2582%25D

الحدابي، إ. (د.ت). *قراءة في المشروع التركي...آفاق الممكنات وتحديات التأثير A Reading of The Turkish Project...The Prospects for Possibilities and The Challenges of Influence*. أوراق سياسية; مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. https://fikercenter.com.

الخماش، ر. ع. (٢٠١٦). النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٢-٢٠١٤ The Turkish Political System During the Era of The Justice and Development Party 2002-2014. في *سلسلة أطروحات الدكتوراه*. مركز دراسات الوحدة العربية.

العاني، ع. غ. خ.، و لطيف، ن. (د.ت). *القانون الدستوري Constitutional Law*. مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر.

العزاوي، و. ن. (١٩٩٧). الأحزاب السياسية في تركيا بين الديمقراطية والأشكال السياسية Political Parties in Türkiye Between Democracy and Political Forms. *مجلة أم المعارك*، ١١ .

العزاوي، و. ن. (٢٠١٦). بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا Structure of the Political System and Decision-Making in Türkiye. *مجلة قضايا سياسية*، ٥ –٦ .

العلبي، إ. (٢٠٢٣). *ربما يغير قواعد اللعبة.. ما أبرز تعديلات قانون الانتخابات الجديد في تركيا؟ Maybe it Will Change the Rules of The Game... What Are the Most Prominent Amendments to The New Election Law in Türkiye?*

https://www.aljazeera.net/politics/2023/5/6/%D8.

الفاضي، ج. خ. م. (٢٠١٥). *التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور*

الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠ The Change in The Turkish Political System and Its Impact on The Regional Role in The Middle East During the Period 2002-2010، *رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة قناة السويس.

القزق، ط. (د.ت). *القوة الصلبة التركية الرؤي والتطبيقات Turkish Hard Power Visions and Applications*. المركز الديمقراطي العربي.

https://democraticac.de

باكير، ع. ح. (٢٠٠٩). تركيا الدولة والمجتمع: المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي Türkiye State and Society: The Geopolitical and Geostrategic Components of The Regional Model and Global Advancement. في م. عبدالمعطي وآخرون (محررين)، *تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج Türkiye Between Internal Challenges and External Stakes*. الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات.

بحاك، ح. (د.ت). *نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية ٢٠٢٣ : قراءة في الدلالات Results Of the Turkish Presidential and Parliamentary Elections 2023: A Reading of The Implications*. مركز الدراسات والابحاث في العلوم الاجتماعية. https://cerss.org/archives/4899.

جودة، ح. (٢٠٠٧). *الاقتصاد التركي يحقق قفزات رغم البطالة والديون The Turkish Economy is Making Leaps Despite Unemployment and Debt*. الدار الجامعية.

حميد، ش. (٢٠١٧). *أردوغان... إلى أي حد يمكن لرجل واحد قوي أن يغير بلداً؟ Erdogan... To What Extent Can One Strong Man Change a Country?*

دوران، ب. ا. (٢٠٢٣). حزب العدالة والتنمية ومستقبل تركيا The Justice and Development Party and The Future of Türkiye. *مجلة رؤية تركيا للابحاث والدراسات*.

زغير، ب. ح. (١٩٩٥). *التنمية السياسية في تركيا، دراسة تحليلية للأزمات السياسية ١٩٨٠-١٩٩٣ Political Development in Türkiye, An Analytical Study of The Political Crises 1980-1993*، *رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة بغداد.

علوان، ب. ح.، و خضير، ش. أ. (٢٠٢٠). الهوية الإسلامية العابرة للحدود: السياسة الخارجية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية Transnational Islamic Identity: Turkish Foreign Policy Under the Justice and Development Party Government. *مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية*، ١٩.

عودة، ض. (١١ شباط ٢٠٢١). *السلطات التركية تعتقل دبلوماسيا إيرانيا بتهمة التورط باغتيال المنشق وردنجاني.*

https://www.alhurra.com/arabic_and_international/2021/02/12

فايد، آ. (د.ت). *معركة الانتخابات: قراءة في ترتيبات المشهد السياسي التركي The Election Battle: A Reading of The Arrangements of The Turkish Political Scene*. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

https://acpss.ahram.org.eg/News/18866.aspx.

فايد، آ. (١ شباط٢٠٢٢). *هل ينجح تحالف المعارضة التركية في الدفع نحو تبكير الانتخابات؟ Will The Turkish Opposition Coalition Succeed in Pushing for Early Elections?* مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

https://acpss.ahram.org.eg/News/17389.aspx.

فضلون، إ. (٢٠١٤). *التجربة التركية Turkish Experience* . دار النهار للنشر والتوزيع.

قدورة، ع. ي. (٢٠١٥). *روسيا وتركيا علاقات متطورة وطموحات تنافسية في المنطقة العربية Russia and Turkey Have Developed Relations and Competitive Ambitions in The Arab Region*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

كاظم، أ. ع. (٢٠١٧). حزب العدالة والتنمية وإشكالية التحول نحو النظام الرئاسي في تركيا: رؤية في تحليل الواقع السياسي ومواجهة التحديات The Justice and Development Party and The Problem of The Transition Towards a Presidential System in Türkiye: A Vision in Analyzing the Politic. *مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية*، ١٠.

كامل، م. ع.، و نجم، أ. م. (٢٠١٧). الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة في ضوء عوامل التغيير الإقليمي The Turkish Strategy Towards the Middle East: A Study in Light of The Factors of Regional

Change. *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، ١١ .

ما التحديات التي يواجهها حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية المقبلة؟ What Challenges Does the Justice and Development Party Face in The Upcoming Turkish Elections? (د.ت). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. https://www.arab48.com.

ماركو، ج. (٢٠١١). زمن ما بعد الإسلام السياسي في تركيا The Era After Political Islam in Türkiye. في (مجموعة مؤلفين (محرر))، *عودة العثمانيين الإسلامية التركية The Return of The Ottomans to Islamic Turkey*. مركز المسبار للدراسات والبحوث.

محفوظ، ع. س. (٢٠٠٨). جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة Dialectics of Society and State in Türkiye: The Military Institution and Public Policy. في *المؤسسة العسكرية والسياسة العامة*. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

محمود علوش. (د.ت). *المعارضة التركية أمام عاصفة التغيير في القيادة والأداء.. هل تتعلم من أخطائها هذه المرة؟ The Turkish Opposition Faces the Storm of Change in Leadership and Performance... Will It Learn from Its Mistakes This Time?* موقع ترك برس.

https://www.turkpress.co/node/97945

معوض، ج. ع. (١٩٩٨). *صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية Decision-Making in Türkiye and Arab-Turkish Relations*. مركز دراسات الوحدة العربية.

موقع الجزيرة نت. (د.ت). *تركيا.. تعرف على معالم الخطة الاقتصادية لـ ٥ سنوات مقبلة Türkiye... Learn About the Features of The Economic Plan for The Next 5 Years*.

هلال، ر. (١٩٩٩). *السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان The Sword and The Crescent: Türkiye from Ataturk to Erbakan*. دار الشروق.

وحدة تحليل السياسات. (٢٠١٦). *"لماذا كان انقلاب تركيا الأشد دموية أكثر الانقلابات فشلاً"، تقدير موقف "Why Was Türkiye's Bloodiest Coup the Most Failed Coup?" Position Assessment*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المصادر الأجنبية:

Ataman, M. (2016). July 15 Coup attempt in Turkey Context, Causes and Consequences. In *SETA Publications*.

Burak, B. (2011). The Role of the Military in Turkish Politics: To Guard Whom and From What? *European Journal of Economic and Political Studies, 4*(1).

Duran, B., & Mis, N. (2016). The Transformation Of Turkey's Political System And The Executive Presidency. *Insight Turkey, 18*(4).

Feroz, A. (1993). *The Making of Modern Turkey*. Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group.

Jeffrey, J., & Cagaptay, S. (2017). U.S. Policy on Turkey. In *n°27, The Washington Institute for Near East Policy*.

Mackenzie, K. (1981). *Turkey under the Genereates*. The institute for study of conflict.

Mis, N., & Aslan, A. (2014). Erdogan's Politics And His Presidential Mission. In *n°12, Fondation for Poilitical*. Economic and Social Research (SETA).

Niufer Turkish Statistical Organization. (2001). *General Census, Social and Economic Characteristics of the Population*.

NTV. (4 March 2023). *İttifaklar genişleme peşinde: Hangi ittifak hangi partiyle görüşüyor?"*. https://bit.ly/40VRqoY.

Peretz, D. (1983). *The Middle East Today* (4 E).

Rory, J., S, C. D., & Stephen, K. (2023). Turkey, Syria Mourn Losses as Earthquake Death Toll Climbs Above 24,000. *The Wall Street Journal*.

Turkey's Constitutional Reform. (2017). A Review of Constitutional History, Current Parliamentary System and Proposed Presidential System. In *NR 004, TRT World Research Centre*. TRT World Istanbul.